



جهاز أبوظبي للمحاسبة
ABU DHABI ACCOUNTABILITY AUTHORITY



2014 | تقرير المحاسبة



صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة



الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة

المحتويات

الجزء الأول عن الجهاز

14	1 تاريخ الجهاز
14	2 الركائز الاستراتيجية
14	3 الاستراتيجية العامة
15	4 الأهداف والاختصاصات
15	5 النواتج والمحصلات
17	6 الجهات الخاضعة
21	7 تقرير الحوكمة

الجزء الثاني نواتج الجهاز

26	1 مقدمة
27	2 منهجية التدقيق بالجهاز
28	3 التدقيق والفحص المالي
30	4 مراجعة الأداء والمخاطر
33	5 دعم المحاسبة

الجزء الثالث

تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

38	1 ملخص إنجازات عام 2013
40	2 نواتج التدقيق والفحص المالي 2013
41	1-2 التدقيق المالي
41	2-2 الفحص المالي
44	3-2 تقييم الإدارة المالية
44	3 نواتج مراجعة الأداء والمخاطر 2013
45	1-3 تقييم التدقيق الداخلي
46	2-3 مراجعة المشتريات
47	3-3 مراجعة الخدمات والنواتج
52	4 نواتج دعم المحاسبة 2013
52	1-4 تقارير المحاسبة
52	2-4 المشورة
52	3-4 الفحص الخاص
54	4-4 مركز أداء للتدريب
59	5 خطة عمل 2014

الجزء الرابع

البيانات المالية المدققة لعام 2013



كلمة رئيس الجهاز

يسرني أن أقدم بين يديكم "تقرير المحاسبة 2014" وهو التقرير السنوي لجهاز أبوظبي للمحاسبة في إصداره السادس مؤكداً التزامنا الدائم بأعلى معايير الشفافية والمحاسبة التي تبنتها الإمارة في اجندة السياسة العامة تحت قيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة (حفظه الله) وتوجيهات الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس التنفيذي ومتابعة سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني نائب رئيس المجلس التنفيذي.

يأتي هذا الإصدار في وقت تمكنت دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل قيادتنا الرشيدة من تحقيق عدد من الإنجازات الفريدة التي شهدت عليها أهم التقارير والمؤشرات الدولية حيث تمكنت الدولة من نزع الصدارة في الشرق الأوسط وأفريقيا في مؤشر الشفافية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية واحتلال المركز الخامس عالمياً في كفاءة الإنفاق الحكومي في تقرير التنافسية العالمي، كما تبوأَت الدولة المرتبة الأربع الأولى في عدد من مؤشرات تقرير التنافسية الدولية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) في حين حافظت للعام الثاني على التوالي على موقعها في المركز الأول عربياً وتقدمت ثلاثة مراكز عالمياً لتحل في المرتبة الرابعة عشرة في المسح الثاني للأمم المتحدة لمؤشرات السعادة والرضا بين شعوب العالم. وحلَّت الدولة في المرتبة الأولى إقليمياً والرابعة عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفق تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية، كما لا يفوتني ذكر الانجاز التاريخي الذي حققته الدولة بالفوز باستضافة معرض اكسيو 2020.

لذا لزم علينا جميعاً أن نقول: "شكراً خليفة" على ما قدمه سموه ويقدمه في خدمة هذا الوطن الغالي على نفوسنا كما انتهت هذه الفرصة لتجديد العهد والوعد، فقد أقسمنا جميعاً في جهاز أبوظبي للمحاسبة بأن نكون مخلصين للحاكم وللبلاد.

خلال عام 2013 وبفضل تعاون الجهات الخاضعة والتزام موظفيه، تمكن الجهاز من تحقيق أهدافه الموضوعية والتي اطلعت عليها في تقرير المحاسبة 2013 بالإضافة إلى تحقيق عدد من الإنجازات والتي نذكر منها على سبيل المثال:

- إصدار 162 تقرير ضمن نواتج التدقيق والفحص المالي ومراجعة الاداء والمخاطر.
- استضافة اجتماع "مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" لعام 2013 في أبوظبي، وذلك لأول مرة في الشرق الأوسط.
- اعتماد نظام جهاز أبوظبي للمحاسبة للرقابة على المدققين وذلك بمنحه "شهادة معادلة" لأنظمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- الفوز بجائزة المساهمة البارزة لعام 2013 والمقدمة من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.

ختاماً، أود أن أذكركم للتعرف أكثر على جهاز أبوظبي للمحاسبة والاطلاع على ما تم انجازه خلال العام الماضي وما نخطط له في المستقبل كما أود أن أتقدم بالشكر لكل من ساهم في هذه الإنجازات داعياً المولى عز وجل أن يوفقنا إلى خدمة ورفعة هذا الوطن المعطاء وحفظ الأمانة.

رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز



معالي رياض عبدالرحمن المبارك
رئيس الجهاز



للإطلاع على التقرير على الموقع الإلكتروني يرجى مسح رمز الاستجابة السريعة أعلاه

الجزء الأول عن الجهاز

- 1 تاريخ الجهاز
- 2 الركائز الاستراتيجية
- 3 الاستراتيجية العامة
- 4 الأهداف والاختصاصات
- 5 النواتج والمحصلات
- 6 الجهات الخاضعة
- 7 تقرير الحوكمة





عن الجهاز

1 تاريخ الجهاز

أنشئ جهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب القانون رقم (1) لسنة 1985 كهيئة مستقلة تتبع سمو ولي عهد أبوظبي وتختص بالرقابة المالية على أموال الجهات التابعة لإمارة أبوظبي والتحقق من سلامة ومشروعية إدارة هذه الأموال والتي كانت في السابق ضمن اختصاص دائرة المالية.

بدأ الجهاز بممارسة اختصاصاته ومباشرة أعماله منذ صدور المرسوم رقم 8 لسنة 1996 بتعيين معالي محمد داغر درويش المرر كأول رئيس للجهاز. وفي أبريل 1997 تم اجراء بعض التعديلات على القانون المشار إليه أعلاه ليكون الجهاز مختصا بالرقابة اللاحقة دون الرقابة السابقة. وفي يوليو 2004 صدر القانون رقم 6 لسنة 2004 والذي أعطى اختصاصات وصلاحيات أوسع لرقابة الجهاز.

في ديسمبر 2007، صدر المرسوم رقم 32 لسنة 2007 بتعيين معالي رياض عبدالرحمن المبارك - رئيساً للجهاز بالوكالة كجزء من أعمال إعادة هيكلة حكومة أبوظبي.

في ديسمبر 2008 صدر القانون رقم 14 لسنة 2008 الذي غيّر دور الجهاز من الرقابة المالية إلى التدقيق الحكومي واطفأ هدفاً جديداً للجهاز في الارتقاء بمبادئ المساءلة «المحاسبة» والشفافية والذي تم بموجبه تعديل مسمى الجهاز من "جهاز الرقابة المالية" إلى "جهاز أبوظبي للمحاسبة". ومن ثم تم تعيين معالي رياض عبدالرحمن المبارك رئيساً لجهاز أبوظبي للمحاسبة بموجب المرسوم الأميري رقم (10) لسنة 2008 الصادر في 31 ديسمبر 2008.

2 الركائز الاستراتيجية

الرؤية:

"أن نكون أحد أفضل خمس أجهزة محاسبة في العالم".

الرسالة:

"مساعدة حكومة أبوظبي والجهات العامة على تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية عن طريق تقديم تأكيدات وخدمات استشارية مستقلة وموضوعية".

القيم:



3 الاستراتيجية العامة

تتمحور الاستراتيجية العامة للجهاز حول تحسين الأداء والارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية من خلال الآتي:

- أن نصبح مستشاراً موثوق به.
- أن نكون مثال يقتدى به وأن نشجع على تطبيق أفضل الممارسات الرائدة.
- دعم وتحسين التواصل والتعاون بين الجهات الخاضعة وتشجيع تبادل الخبرات.

4 الأهداف والاختصاصات

حدد قانون إنشاء الجهاز اهدافه كالأتي:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف الأموال والموارد العامة تتم بكفاءة وفعالية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية وإلتزام الجهات الخاضعة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المساءلة «المحاسبة» والشفافية.

كما حدد القانون اختصاصات الجهاز كالأتي:

- تدقيق التقارير المالية الموحدة للحكومة وفحص التقارير المالية للجهات الخاضعة.
- مراجعة الاداء والمخاطر من خلال فحص كفاءة وفعالية واقتصادية الأنشطة التشغيلية والمالية للجهات الخاضعة والتأكد من التزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- رفع التقارير إلى سمو ولي العهد والقيام بأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.
- تقديم المشورة ورفع التوصيات والقيام بأية إجراءات أو خدمات أخرى للجهات الخاضعة، يرى رئيس الجهاز أنها مناسبة وملائمة.
- التحقيق في المخالفات المحالة إلى الجهاز وما يتكشف له من مخالفات وفحص المخالفات التي تقوم الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.
- تدريب وتأهيل خريجي الجامعات والمعاهد من مواطني الدولة.

5 النواتج والمحصلات

يباشر الجهاز الاختصاصات المنوطة به من خلال النواتج التي قام الجهاز بتطويرها خلال الأعوام السابقة (اطلع على الجزء الثاني من هذا التقرير).

كما تم تحديد عدد من المحصلات بناء على اهداف واختصاصات الجهاز كالأتي:

- تعزيز مبدأ المحاسبة والشفافية في الحكومة والجهات الخاضعة.
- إطلاع الجمهور والعالم على مبدأ المحاسبة «المساءلة» في حكومة أبوظبي.
- وجود قطاع عام ذو كفاءة وفاعلية.
- قواعد حوكمة فعالة مطبقة في جميع الجهات الخاضعة.
- عدد أكبر من مواطني الدولة المؤهلين في مجالي المحاسبة والتدقيق.
- تقارير مالية للجهات العامة ذات شفافية ومصداقية عالية.
- الالتزام بتطبيق القوانين والأنظمة.

يوضح الشكل الآتي اهداف واختصاصات ونواتج ومحصلات الجهاز:

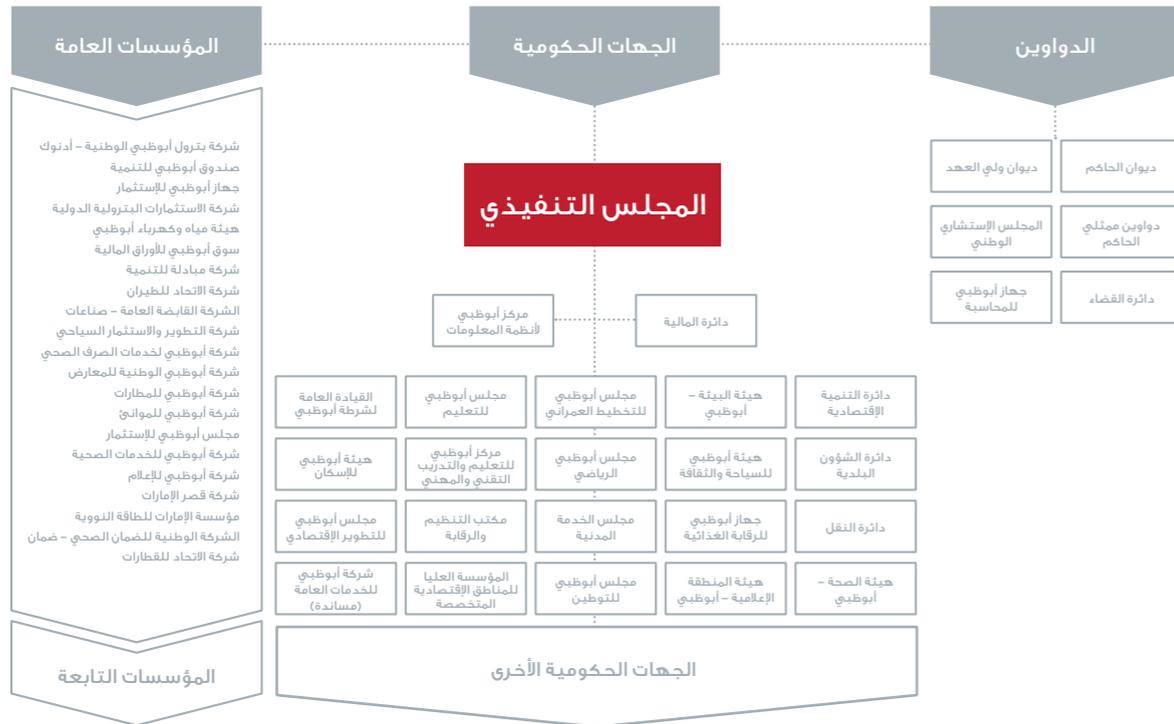


6 الجهات الخاضعة

تتضمن قائمة الجهات الخاضعة لنطاق عمل الجهاز على الدوائر المحلية والمجالس والهيئات المحلية وما في حكمها والمؤسسات والشركات والمشاريع التي تساهم الحكومة فيها بنسبة لا تقل عن 50% والجهات التابعة لتلك المؤسسات والشركات والمشاريع، علماً بأنه يمكن للجهاز ممارسة اختصاصاته على جهات أخرى تبعاً لمعايير أخرى وفقاً لقانون إنشاء الجهاز.

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً لنوعها

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة إلى مجموعات بحسب نوعها على النحو الآتي:



تابع - تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

اسم الجهة	المجال	القطاع	
31- مجلس أبوظبي للتعليم	التعليم	التنمية البشرية	
32- جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا والبحوث			
33- كلية الإمارات للتطوير التربوي			
34- جامعة باريس السوربون - أبوظبي			
35- جامعة محمد الخامس - أكادال - أبوظبي			
36- مركز أبوظبي للتعليم والتدريب التقني والمهني			
37- معهد أبوظبي للتعليم والتدريب المهني			
38- معهد التكنولوجيا التطبيقية			
39- مجلس أبوظبي للتوظيف			
40- مجلس الخدمة المدنية			القوى العاملة
41- صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي	الرياضة		
42- مجلس أبوظبي الرياضي			
43- مجلس أبوظبي للتخطيط العمراني	التخطيط العمراني والشؤون البلدية	البنية التحتية والبيئة	
44- دائرة الشؤون البلدية			
45- بلدية مدينة أبوظبي			
46- بلدية مدينة العين			
47- بلدية المنطقة الغربية			
48- مركز إدارة النفايات - أبوظبي			
49- شركة أبوظبي للخدمات العامة (مساندة)			
50- دائرة النقل			
51- مركز تنظيم النقل بسيارات الأجرة			النقل
52- صندوق تعويضات أصحاب رخص سيارات الأجرة			البيئة
53- هيئة البيئة - أبوظبي			
54- الصندوق الدولي للحفاظ على الحباري			
55- صندوق محمد بن زايد الدولي لحماية الأنواع وإثراء الطبيعة			

تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

قام الجهاز بتصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع كما هو موضح في القائمة التالية (غير شاملة على الشركات التابعة للمؤسسات العامة والجهات الحكومية):

اسم الجهة	المجال	القطاع	
1- دائرة التنمية الاقتصادية	التخطيط والاقتصاد	التنمية الاقتصادية	
2- صندوق خليفة لتطوير المشاريع			
3- مجلس أبوظبي للجودة والمطابقة			
4- مجلس أبوظبي للتطوير الاقتصادي			
5- مجلس تنمية المنطقة الغربية بإمارة أبوظبي			
6- المؤسسة العليا للمناطق الاقتصادية المتخصصة			
7- هيئة المنطقة الإعلامية - أبوظبي			
8- سوق أبوظبي العالمي			
9- المجلس الأعلى للبتروول			الطاقة
10- مكتب التنظيم والرقابة			السياحة والثقافة
11- هيئة أبوظبي للسياحة والثقافة			
12- نادي تراث الإمارات			
13- دار زايد للثقافة الإسلامية			
14- المؤسسة العامة لحديقة الحيوان والأحياء المائية بالعين	العدالة	التنمية الاجتماعية	
15- دائرة القضاء - أبوظبي	الأمن		
16- القيادة العامة لشرطة أبوظبي	الصحة		
17- مركز المتابعة والتحكم	الغذاء والزراعة		
18- هيئة الصحة - أبوظبي			
19- المركز الوطني للتأهيل			
20- جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية	الاندماج الاجتماعي		
21- مركز خدمات المزارعين بإمارة أبوظبي			
22- مركز الزراعة العضوية			
23- صندوق الدعم المالي لأصحاب المزارع	الاسكان		
24- مؤسسة التنمية الأسرية			
25- مؤسسة زايد العليا للرعاية الإنسانية وذوي الاحتياجات الخاصة			
26- مؤسسة الرعاية الاجتماعية وشؤون القصر			
27- مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية			
28- مؤسسة خليفة بن زايد آل نهيان للأعمال الإنسانية			
29- مؤسسة الإمارات			
30- هيئة أبوظبي للإسكان			

تابع - تصنيف الجهات الخاضعة وفقاً للقطاع

القطاع	المجال	اسم الجهة
الادارة العامة	الادارة العامة	56- ديوان الحاكم
		57- ديوان ولي العهد
		58- ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الشرقية
		59- ديوان ممثل الحاكم بالمنطقة الغربية
		60- المجلس الاستشاري الوطني
		61- جهاز أبوظبي للمحاسبة
		62- جهاز الشؤون التنفيذية
		63- مكتب نائب رئيس المجلس التنفيذي
		64- الأمانة العامة للمجلس التنفيذي
		65- دائرة المالية
		66- مركز الاحصاء - ابوظبي
		67- هيئة طيران الرئاسة
		68- مركز أبوظبي للأنظمة الالكترونية والمعلومات
		69- شركة بترول أبوظبي الوطنية - أدنوك
الاستثمارات العامة	الاستثمارات العامة	70- صندوق أبوظبي للتنمية
		71- جهاز أبوظبي للاستثمار
		72- شركة الاستثمارات البترولية الدولية
		73- هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
		74- سوق أبوظبي للأوراق المالية
		75- شركة مبادلة للتنمية
		76- شركة الاتحاد للطيران
		77- الشركة القابضة العامة - صناعات
		78- شركة التطوير والاستثمار السياحي
		79- شركة أبوظبي لخدمات الصرف الصحي
		80- شركة أبوظبي الوطنية للمعارض
		81- شركة أبوظبي للمطارات
		82- شركة أبوظبي للموانئ
		83- مجلس أبوظبي للاستثمار
		84- شركة أبوظبي للخدمات الصحية
		85- شركة أبوظبي للإعلام
		86- شركة قصر الامارات
		87- مؤسسة الإمارات للطاقة النووية
		88- الشركة الوطنية للضمان الصحي
		89- شركة الإتحاد للطائرات

7 تقرير الحوكمة

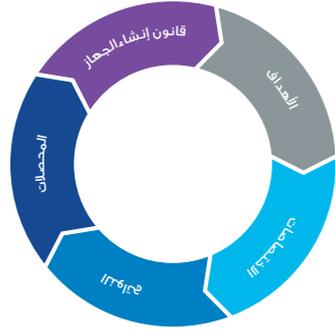
يهدف الجهاز إلى كسب ثقة الأطراف ذات العلاقة والحفاظ عليها من خلال اتباعه لأفضل معايير المحاسبة والشفافية المتعارف عليها دولياً وإصدار تقرير الحوكمة الخاص به بناءً على ذلك.

ويعتمد الجهاز في هذا التقرير على اتباع مجموعة من المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تندرج تحت المكونات الرئيسية التالية للحوكمة:

القيادة | المؤسسة | إدارة الأداء | الرقابة | التقارير الخارجية

القيادة

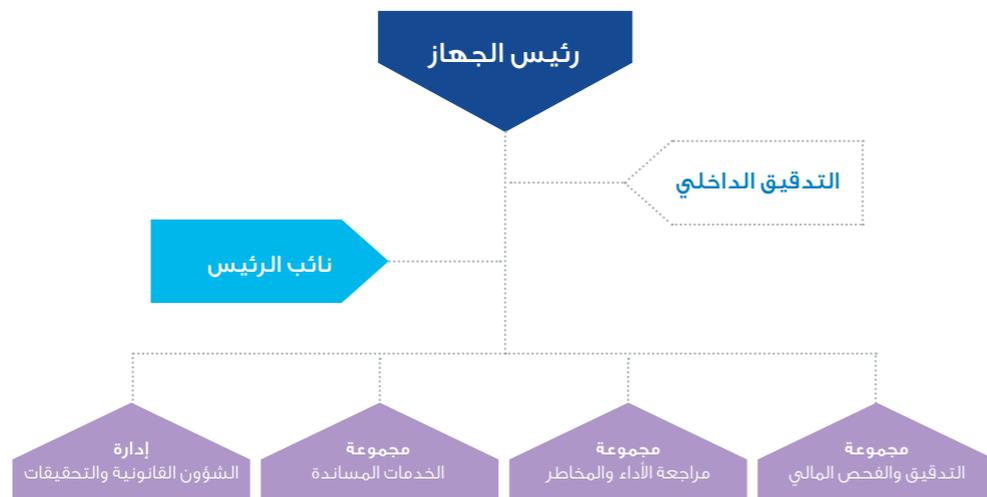
يعتمد الجهاز على مبدأ الشفافية في كافة تعاملاته ويحرص رئيس الجهاز من خلال عدة قنوات على توضيح الاستراتيجية العامة للجهاز لكافة العاملين فيه ومراجعة خطته السنوية وأدائه في بداية كل عام خلال الاجتماع السنوي الخاص بالجهاز بالإضافة إلى الاجتماعات الشهرية مع الفريق الإداري والتي يتم من خلالها طرح المواضيع ذات الأهمية والتحقق من أن سير العمل يتماشى مع الخطة السنوية للجهاز وبالإتساق مع الرؤية والإستراتيجية الشاملة لحكومة أبوظبي.



المؤسسية

قام الجهاز بوضع وتوثيق إطار تنظيمي واستراتيجي له كما قام الجهاز بتطوير منهجيات العمل المختلفة لجميع النواتج والخدمات التي يقدمها وذلك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية. يتم مراجعة وتحديث هذا الإطار والمنهجيات بصورة دورية لضمان تلبينه للمستجدات واحتياجات الإمارة والأطراف ذات العلاقة.

كما تم وضع هيكل تنظيمي للجهاز يخدم أهدافه ويساعده على تقديم نواتجه ويفصل بصورة واضحة بين مهام ومسؤوليات كل إدارة كما هو مبين في الشكل أدناه:



يؤمن الجهاز بأن موظفيه هم أهم موارده، حيث يضم فريق العمل خبرات وكفاءات عالية من ثقافات مختلفة توحدهم قيم الجهاز ورؤيته ومهامه.

يدعم الجهاز العمل بروح الفريق الواحد ويعزي كافة نجاحاته إلى ذلك حيث قام الجهاز بتحديد المسار الوظيفي فيه بشكل يضمن حصول الموظفين على فرص متساوية لتطوير مهاراتهم وخبراتهم مع محافظته على التزامه باستقطاب أبناء الدولة إلى هذا القطاع الحيوي ومساعدتهم على نيل المؤهلات المهنية والخبرات اللازمة.

إدارة الأداء

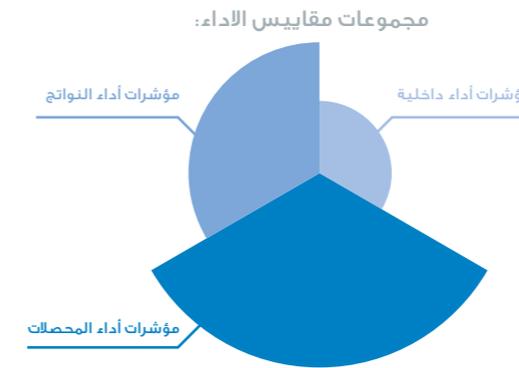
يقاس أداء الجهاز وفقاً لمقاييس موضوعية تم تطويرها على أساس معايير متعارف عليها عالمياً حيث قام الجهاز بتطوير ثلاث مجموعات من مقاييس الأداء:

• مؤشرات الأداء الرئيسية للمحصلات: تقيس مدى أثر أعمال الجهاز في وضع أو حالة المجتمع أو الاقتصاد أو البيئة ومدى التغيير في تلك الحالة أو الوضع.

• مؤشرات الأداء الرئيسية للنواتج: تقيس تكلفة وكمية وجودة وتوقيت الخدمات (النواتج) التي يقدمها الجهاز (مثل: تكلفة التقارير، عدد التقارير، جودة التوصيات وإصدار التقارير في الوقت المحدد).

• مؤشرات الأداء الداخلية: تقيس أداء الإدارات والوحدات الداخلية للجهاز.

وضع الجهاز إجراءات عادلة ومنصفة لوضع السياسات الخاصة بمكافآت الموظفين بالإضافة إلى نظام إدارة الأداء الذي يضع الأسس العادلة لتقييم أداء الموظفين وتوضيح المسار المهني للنمو الوظيفي. كما يوفر الجهاز برامج تدريبية متنوعة وورش عمل خاصة تساهم بشكل أساسي في تنمية قدرات موظفي الجهاز وحرفية أدائهم ومعرفتهم لكي يتمكنوا من تحقيق النمو والتقدم في المجال الذي يعملون به.



ويعتبر الجهاز التواصل وسيلة أساسية وضرورية لقياس أدائه ولتحقيق الشفافية مع الأطراف ذات العلاقة سواء كانت هذه الأطراف هي الجهات الخاضعة أو الجمهور عموماً. حيث قام الجهاز بإطلاق العديد من المبادرات التي من شأنها خلق وعي وفهم لدوره ومهامه حيث تم إطلاق الهوية الجديدة له وموقعه الإلكتروني تحت عنوان (www.adaa.abudhabi.ae) بالإضافة إلى المبادرات الهادفة للارتقاء بمهنتي المحاسبة والتدقيق وفتح باب التواصل بين الجهات كافة وزيادة فرص تبادل المعلومات كالمجلة الإلكترونية الشهرية الخاصة بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest) وبوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) و"موقع إدارة التدقيق - أبوظبي" بالإضافة إلى ورش العمل وحلقات النقاش حول الخدمات والسياسات الجديدة.

يهتم الجهاز بالحصول على آراء الجهات الخاضعة للتعرف على آرائهم وانطباعاتهم بخصوص أعمال الجهاز وذلك بعد صدور تقرير الجهاز. تعتبر المحصلات التي يسفر عنها مثل هذا الاستطلاع دليلاً هاماً على فعالية الممارسات المتبعة، وتساهم بشكل أساسي في تطوير الممارسات والارتقاء بمستوى الخدمات التي يقدمها الجهاز.

الرقابة

الرقابة الداخلية:

يقوم الجهاز بمراجعة أنظمتها الرقابية الداخلية بشكل سنوي للتأكد من سلامتها وفعاليتها بالإضافة إلى ضوابط الرقابة المالية والتشغيلية والالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها وإدارة المخاطر من خلال وحدة التدقيق الداخلي في الجهاز والتي تعمل وفقاً «لدليل التدقيق الداخلي» الذي أصدره الجهاز عام 2010.

كما يتبع الجهاز قواعد صارمة للسلوك المهني من أجل الارتقاء إلى أرفع مستويات السلوك العملي والمهني والالتزام بقواعد وأخلاقيات المهنة، والحرص على فهم كافة الموظفين في الجهاز لها والالتزام بها. بالإضافة إلى ذلك تم تحديد ضابط لالتزام مسؤول عن تلقي أية مخالفات متعلقة بالموظفين أو بنشاطات الجهاز وفحصها ورفع التوصيات لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

الرقابة الخارجية:

يتم مراجعة وتدقيق البيانات المالية للجهاز عن طريق مدقق حسابات خارجي مستقل. فقد تم تعيين شركة كي بي ام جي وفقاً لقواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة عن الجهاز للقيام بهذه المهمة للسنة المالية 2013. ولقد تقاضت الشركة مبلغ 125,000 درهم لقاء الخدمات المتعلقة بمراجعة وتدقيق البيانات المالية المرعية والسنوية لعام 2013.

التقارير الخارجية

يقوم الجهاز بإعداد خطة سنوية توضح نواياه التشغيلية وأهدافه وتوقعات الأداء وتشمل الخطة استراتيجية وأولويات ونواتج ومحصلات الجهاز ومقاييس الأداء.

كما يقوم الجهاز بإعداد تقرير سنوي «تقرير المحاسبة» يتضمن المعلومات الآتية:

- بيان الأداء الفعلي للجهاز خلال السنة المالية المنصرمة ومقارنته بالخطة السنوية، وغيرها من المعلومات الضرورية التي تمكن من إجراء تقييم لأداء الجهاز خلال السنة المالية.
- تقرير الحوكمة.
- البيانات المالية السنوية للجهاز وتقرير مدقق الحسابات عنها.

يؤدي موظفو الجهاز اليمين التالي أمام معالي رئيس الجهاز عند التحاقهم للعمل فيه بحسب ما جاء في مادة (9) من قانون إنشاء الجهاز:

” أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً للحاكم وللبلاد، وأن احترم الدستور والقانون وأن أعمل على صيانة الأموال العامة وأن أؤدي عملي بأمانة وصدق وأن أحافظ على سرية الأعمال.“

الجزء الثاني نواتج الجهاز

- 1 مقدمة
- 2 منهجية التدقيق بالجهاز
- 3 التدقيق والفحص المالي
- 4 مراجعة الأداء والمخاطر
- 5 دعم المحاسبة



1 مقدمة

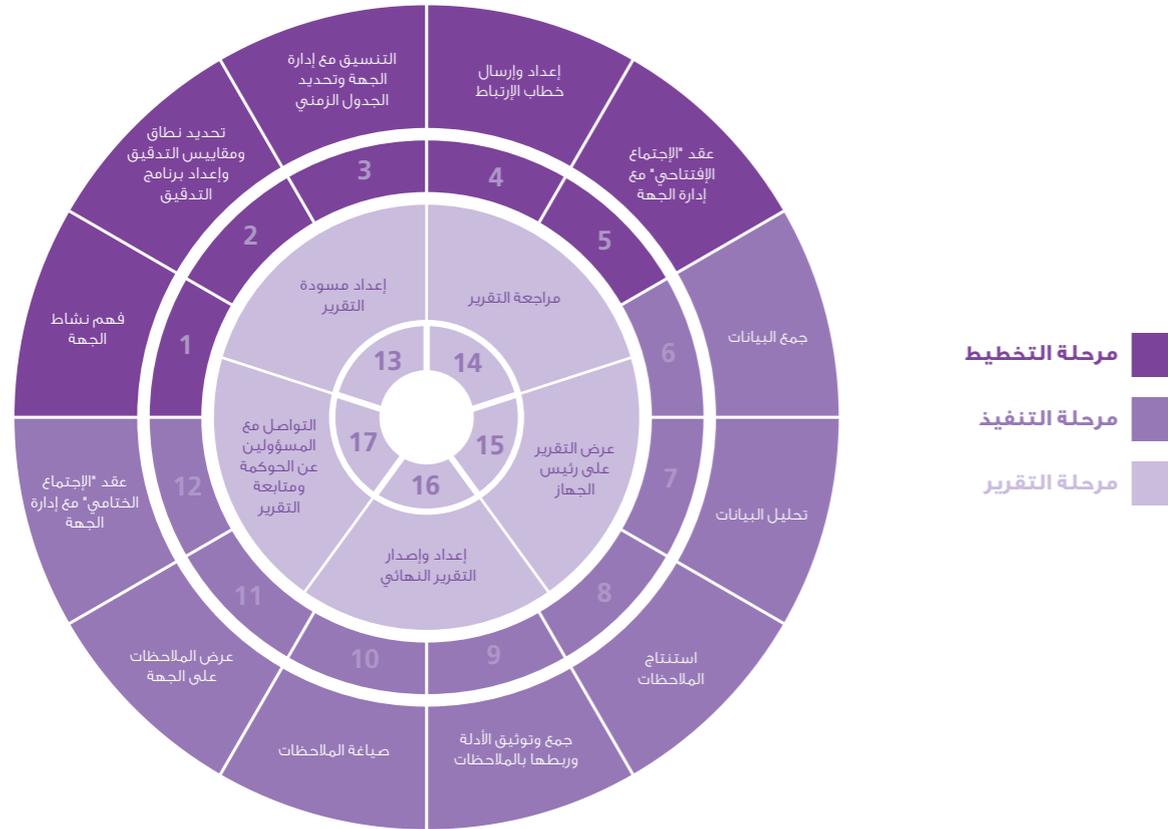
عمل الجهاز خلال الأعوام السابقة على تطوير عدد من النواتج لتمكنه من تنفيذ الاختصاصات الموكلة إليه بموجب القانون. ويوضح الشكل الآتي نواتج الجهاز والاختصاص الذي تسهم في تنفيذه:



2 منهجية التدقيق بالجهاز

يقوم الجهاز بأعمال التدقيق وفقاً لمنهجية موحدة للتدقيق لضمان جودة أعمال التدقيق التي يقوم بها مما ينعكس على تقارير الجهاز ونواتجه المختلفة حيث تتضمن المنهجية ثلاث مراحل رئيسية تشمل كل مرحلة منها عدد من الخطوات اللازمة لإتمام التدقيق كما هو موضح في الشكل الآتي:

تم تطوير منهجية التدقيق بجهاز أبوظبي للمحاسبة وفقاً للمعايير والارشادات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة الدولية وغيرها من المعايير المتعارف عليها عالمياً



يتم تنفيذ مهام التدقيق المختلفة والتي يقوم بها جهاز أبوظبي للمحاسبة بناءً على مقاييس تدقيق تعد وفقاً لمعايير متعارف عليها عالمياً وأفضل الممارسات المطبقة المتعلقة بموضوع التدقيق

بالإضافة إلى ذلك قام الجهاز بتحديد "مقاييس تدقيق" لكل ناتج من نواتج التدقيق والفحص المالي ومراجعة الأداء والمخاطر حيث أن جودة التقارير والملاحظات والتوصيات المذكورة فيها تعتمد بشكل مباشر على وجود مقاييس تدقيق مبنية على أفضل الممارسات المتعارف عليها عالمياً.



3 التدقيق والفحص المالي

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التمكن من التحقق من صحة البيانات المالية الموحدة لحكومة أبوظبي والبيانات المالية الصادرة عن الجهات الخاضعة:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1-3 التدقيق المالي

يتم تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي بهدف ابداء رأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة عن جميع النواحي الجوهرية عن النتائج المالية للحكومة.

يقوم الجهاز بالتدقيق على البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (ISA) لإبداء الرأي حول ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة عادلة - من جميع النواحي الجوهرية - عن النتائج المالية لحكومة أبوظبي وفقاً للمعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام (IPSAS).

2-3 الفحص المالي

التأكد من التزام الجهة الخاضعة بتعيين مدقق الحسابات وفقاً "لقواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة عن جهاز أبوظبي للمحاسبة وفحص البيانات المالية وأعمال مدقق الحسابات، وذلك بهدف التحقق من صحة البيانات المالية للجهات الخاضعة.

قام الجهاز بتطوير 390 مقياس تدقيق للفحص المالي موزعة على 21 معيار ضمن خمسة عناصر رئيسية، وفي ما يلي عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي:

عناصر ومعايير التدقيق للفحص المالي

العنصر الأول - تعيين مدقق الحسابات	العنصر الثالث - تنفيذ عملية التدقيق	العنصر الرابع - إعداد التقرير
1- استقلالية المدقق 2- الخبرة في مجال عمل الجهة 3- الكوادر الفنية والجودة 4- إجراءات تقييم العرض الفني والمالي.	8- اختيار أنظمة الرقابة 9- تنفيذ الإجراءات التحليلية 10- الأرصدة والمعاملات الجوهرية 11- الإطار المحاسبي المطبق 12- التقديرات المحاسبية 13- المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة 14- الأحداث اللاحقة 15- استمرارية الجهة 16- إقرارات الإدارة الخطية 17- الاستفادة من عمل آخرين 18- القضايا والمطالبات.	19- انجاز المهمة وتقييم النتائج 20- تكوين الرأي وإعداد التقرير.
العنصر الثاني - تخطيط عملية التدقيق	العنصر الخامس - المتطلبات التنظيمية والقانونية والأخرى	21- الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة.
5- مذكرة تخطيط التدقيق 6- فهم نشاط الجهة والبيئة الرقابية 7- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ.		

تم تطوير مقاييس التدقيق للفحص المالي بناءً على الآتي:

- قواعد تعيين مدققي الحسابات الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- معايير التدقيق الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين.
- معايير المحاسبة المستخدمة لإعداد البيانات المالية (IFRS أو IPSAS).

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن الفحص المالي وفقاً للآتي:

إجراء تصحيحي جوهري: ملاحظة ذات تأثير جوهري مما يتطلب إجراء تصحيحي جوهري

إجراء تصحيحي: ملاحظة تشير إلى وجود قصور في عملية التدقيق مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين عملية التدقيق

إجراء تصحيحي محدود: ملاحظة تشير إلى وجود خطأ محدد والذي لو تم اكتشافه ومتابعته لنتج عنه تسويات محاسبية

3-3 تقييم الإدارة المالية

تقييم الإدارة المالية في الجهات الخاضعة ومدى توافقها مع أفضل الممارسات، وذلك بهدف التحقق من فاعلية عملية إعداد البيانات والتقارير المالية.

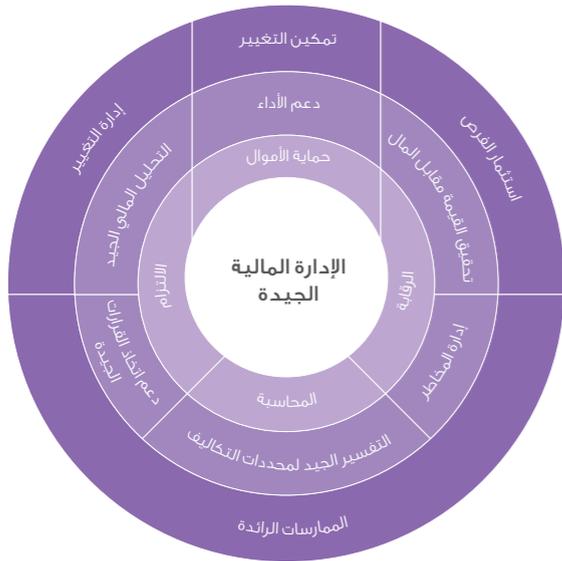
تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم الإدارة المالية بما يتفق مع المعايير المعدة من قبل معهد الإدارة المالية والمحاسبة في القطاع العام "CIPFA" وهو معهد رائد للمحاسبين العاملين في المملكة المتحدة وعضو في الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC).

إن نموذج الإدارة المالية المتبع والمعد من قبل المعهد يقسم الإدارة المالية لثلاث أساليب متدرجة هي:

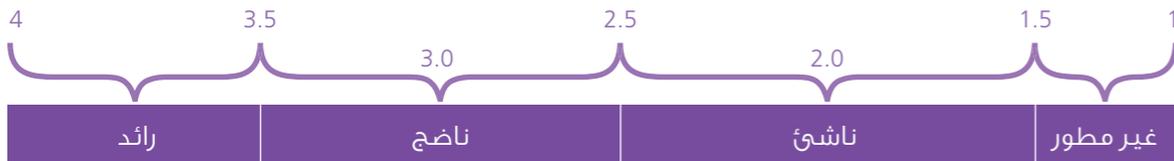
- حماية الأموال
- دعم الأداء
- تمكين التغيير

ويتم تطبيق هذه الأساليب الثلاث من خلال أبعاد الإدارة المالية الأربعة وهي:

- القيادة
- فريق العمل
- الإجراءات
- ذوي المصلحة



يتم تقييم الإدارة المالية وفقاً لـ 38 معيار حيث يتم التقييم بالنسبة لكل معيار عن طريق إعطاء تصنيف من 1 إلى 4 حيث أن 1 يشير إلى معيار غير مطبق في حين 4 تشير إلى تطبيق رائد يحدد بناءً على 442 مقياس موزعة على أبعاد الإدارة المالية.



4 مراجعة الأداء والمخاطر

قام الجهاز بتطوير ثلاثة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات الخاضعة يتم بكفاءة وفعالية واقتصادية والتزام هذه الجهات بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1-4 تقييم التدقيق الداخلي

يتم تقييم نشاط التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة للتحقق من فاعلية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة بالجهة. قام الجهاز بتطوير 96 مقياس تدقيق لتقييم نشاط التدقيق الداخلي موزعة على 26 معياراً ضمن ستة عناصر رئيسية، ويوضح الشكل الآتي عناصر ومعايير التقييم:



تم تطوير مقاييس التدقيق لتقييم التدقيق الداخلي بناءً على الإرشادات التطبيقية عن المعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي الصادرة عن جمعية المدققين الداخليين (IIA).

يتم تقييم كل عنصر من العناصر الستة للوصول إلى تقييم كلي بنتيجة "ناجح" أو "غير ناجح" لنشاط التدقيق الداخلي. وحيث أن هذه العناصر تختلف من حيث الأهمية، فإنه تم تخصيص نسبة محددة لكل عنصر تماشياً مع أهميته، حيث يتم احتساب نتائج التقييم لكل عنصر بناءً على هذه الأهمية.

يتم تصنيف نشاط التدقيق الداخلي الذي يحقق نتيجة "ناجح" ضمن إحدى الفئات الثلاث كما يلي:

التصنيف	النتيجة	الوصف
الفئة الأولى	أعلى من 89%	يلزم تحسينات طفيفة للوصول إلى أفضل الممارسات.
الفئة الثانية	75% حتى 89%	يلزم تحسينات محددة للوصول إلى أفضل الممارسات.
الفئة الثالثة	51% حتى 74%	يلزم تحسينات رئيسية للوصول إلى أفضل الممارسات.

2-4 مراجعة المشتريات

يتم مراجعة المشتريات لدى الجهات الخاضعة بهدف التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية عملية الشراء والتأكد من الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها في الجهة.

قام الجهاز بتطوير 70 مقياس تدقيق لمراجعة المشتريات موزعة على 13 معياراً ضمن أربعة عناصر رئيسية: الإطار التنظيمي للمشتريات، تخطيط المشتريات، الشراء والتعاقد، وحفظ السجلات والتقارير. يوضح الشكل التالي عناصر ومعايير المراجعة:



تم تطوير مقاييس التدقيق لمراجعة المشتريات استناداً إلى معايير "معهد المشتريات والإمداد" (CIPS) وبما يتوافق مع القوانين واللوائح الخاصة بالمشتريات والمعمول بها في إمارة أبوظبي.

يتم تصنيف الملاحظات الناتجة عن مراجعة المشتريات وفقاً لأهميتها وأثرها كالتالي:

ملاحظة ذات خطر متوسط
ملاحظة تشير إلى ضعف في عملية الشراء مما يتطلب إجراء تصحيحي لتحسين هذه العملية.

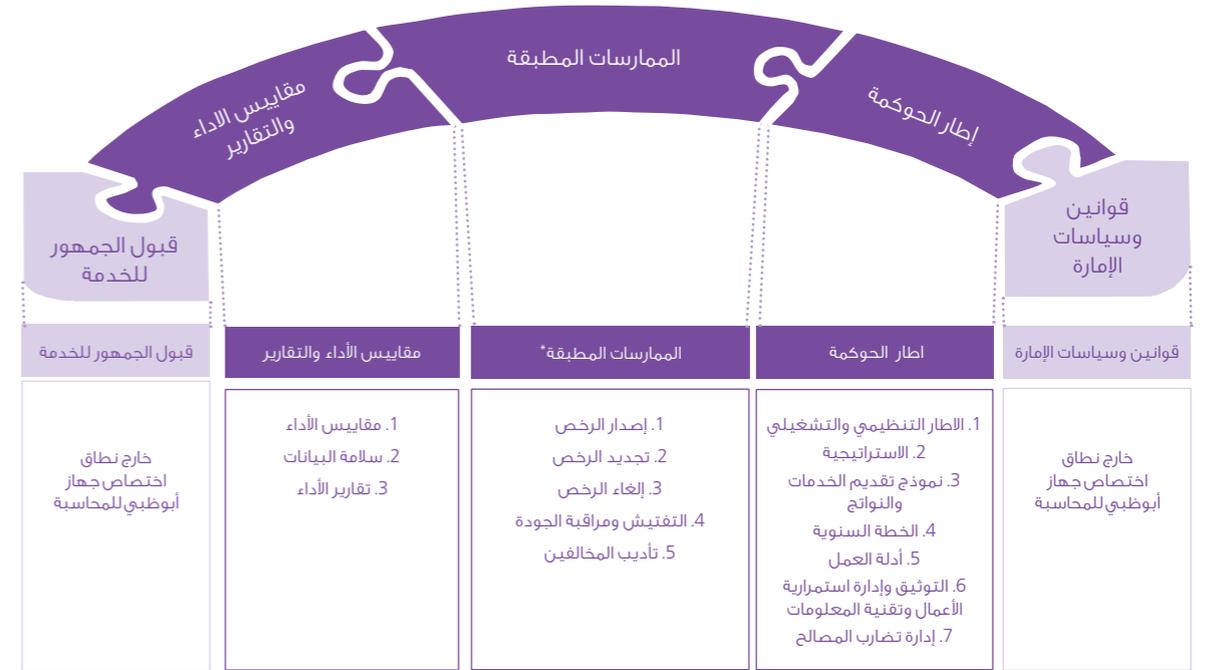
ملاحظة ذات خطر عالي
ملاحظة ذات تأثير جوهري على عملية الشراء مما يتطلب إجراء تصحيحي فوري لضمان عدم تكرارها.

3-4 مراجعة الخدمات والنواتج

مراجعة الخدمات والنواتج التي تقدمها الجهات الخاضعة بهدف التحقق من مدى كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات والإجراءات التي يتم من خلالها تقديم الخدمة أو الناتج محل المراجعة ومدى توافيقها مع أفضل الممارسات. تشمل هذه المراجعة مراجعة مشاريع البنية التحتية والمرافق الحيوية قيد التنفيذ حيث أن هذه المشاريع تعد إحدى نواتج الجهات الخاضعة.

يتم تطوير مقاييس ومعايير التدقيق لكل مهمة ضمن ثلاثة عناصر رئيسية كما هو موضح في الشكل الآتي:

عناصر ومعايير التدقيق لمراجعة الخدمات والنواتج



*تختلف معايير التدقيق للممارسات المطبقة وفقاً للخدمة أو الناتج محل المراجعة.

كما تم تطوير عدد من مقاييس التدقيق لمراجعة المشاريع موزعة على 17 معيار ضمن ثلاثة عناصر رئيسية وفقاً لمعايير إدارة المشاريع الصادرة عن معهد إدارة المشاريع "PMI". ويوضح الشكل الآتي عناصر ومعايير التدقيق:

إدارة البرامج		
1. حوكمة البرنامج 2. تخطيط البرنامج وتوحيد العمليات 3. متابعة أداء البرنامج وإعداد تقارير الأداء		
إدارة المشاريع		
التخطيط	التنفيذ وتقييم الأداء	التسليم
1. تمويل المشروع 2. خطة المشروع 3. إدارة التصميم 4. إدارة المشتريات	1. إدارة نطاق المشروع والعقود 2. إدارة التكلفة 3. إدارة الجدول الزمني 4. إدارة الجودة 5. إدارة المخاطر 6. إدارة الصحة والسلامة والبيئة 7. إدارة الاتصال وأصحاب المصلحة 8. إدارة الموارد البشرية	1. تسليم المنشآت 2. إغلاق الأمور المالية

5 دعم المحاسبة

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ضمن هذه المجموعة بهدف دعم مساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للتدريب

1-5 تقارير المحاسبة

إعداد ورفع التقارير إلى سمو ولي العهد عن أعمال الجهاز وأية مهام ومسؤوليات يراها سموه.

2-5 المشورة

يقدم الجهاز المشورة للجهات الخاضعة بناءً على طلبها وبعد موافقة رئيس الجهاز.

يتم إعداد تقارير المشورة بناءً على "منهجية تقديم المشورة" الصادرة عن الجهاز وفي ضوء المعلومات المقدمة له من الجهة الخاضعة.

3-5 الفحص الخاص

التحقيق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تتكشف له خلال قيامه بأي من أعماله في الجهات الخاضعة، وفحص المخالفات التي تقوم بها الجهات الخاضعة بالتحقيق فيها.

تم تطوير "منهجية الفحص الخاص" بناءً على أفضل الممارسات ووفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الإمارة.



نواتج الجهاز

التحقيق في المخالفات المالية

يقوم الجهاز بالتحقيق في البلاغات المحالة إليه من سمو ولي العهد والمخالفات التي تتكشف للجهاز اثناء تأدية أعماله، وذلك بهدف تحديد أوجه هذه المخالفات وطبيعتها وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم.

يقوم الجهاز بالتحقيق في هذه المخالفات بمعرفته مباشرة أو بتكليف الموظف المختص (ضابط الإلتزام) بالجهة الخاضعة ما لم يسبق له النظر فيها.

فحص المخالفات المالية

يتطلب قانون انشاء الجهاز أن تقوم الجهات الخاضعة بإخطار الجهاز فور إكتشاف اية مخالفة أو وقوع حدث يترتب عليه مخالفة كما يتطلب أن تقوم تلك الجهات بإرسال نسخة عن أوراق التحقيقات بعد الانتهاء منها مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف، وذلك في مدة اقصاها عشرة أيام من تاريخ صدورها.

يقوم الجهاز بدوره بفحص اوراق التحقيق المرسله من الجهات الخاضعة للتحقق من موضوعية التحقيق والوقوف على الأسباب التي أدت إلى المخالفة والاجراءات التي تم اتخاذها بالجهة لمعالجتها وعدم تكرارها مستقبلاً.

4-5 مركز أداء للتدريب

قام الجهاز بتطوير أربعة نواتج ثانوية ضمن هذه المجموعة تمكنه من تحقيق أحد أهم أهدافه وهو تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة :

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

تأهيل مدققين إماراتيين

يعمل الجهاز على تطوير برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على اكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية حيث تم تطوير برنامج تطوير المدققين الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والانتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات. ويقدم الجهاز للملتحقين بهذا البرنامج برامج تأهيلية لاجتياز اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) وإختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA). يقوم الجهاز بتقديم برامج تدريب بشكل سنوي للطلاب الجامعيين الذي يسعون للحصول على إجازة في المحاسبة أو إدارة الأعمال أو العلوم الاقتصادية أو المالية لمساعدتهم على توسيع خبراتهم وتعزيز مداركهم في مجال العمل وتعزيز فهمهم للمهنة والدور الذي سيؤدونه كمدققين.

الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر الوعي حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي وعلى المستوى الدولي وتوفير ثروة من المعرفة والموارد المحلية التي تساهم في تطوير الأداء الحكومي.

وقد قام الجهاز بإطلاق مبادرات عدة في مجال الأبحاث ومشاركة المعرفة مثل:

• **وحدة الأبحاث والمعرفة:** أسس الجهاز وحدة داخلية للأبحاث والمعرفة في عام 2009 بهدف تطوير وتصنيف ونشر المعرفة بطرق أكثر فعالية في كافة النواحي التشغيلية التابعة للجهاز بالإضافة إلى المساهمة في دعم الإحتياجات والقدرات المعرفية والبحثية في الجهات الخاضعة.

• **مكتب معايير المحاسبة والتدقيق:** يشرف المكتب على إصدار أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة بصورة دورية حيث يتم إصدار مجلة إلكترونية شهرية حول المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (ADAA IFRS Digest)، كما يتم إصدار نشرة ربع سنوية حول معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، بالإضافة إلى نماذج توضيحية للبيانات المالية المنفصلة والموحدة والبيانات المالية للحكومة حيث يتم إعداد تلك النماذج طبقاً لـ "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" و "معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام". إن إصدارات الجهاز تعنى بالدرجة الأولى بالأمور المحاسبية ذات الصلة بإعداد التقارير المالية في الجهات الخاضعة. كما تهدف هذه الإصدارات إلى المساهمة في الحد من إختلاف المعالجات المحاسبية حيث يتم تسليط الضوء على أي تغييرات في المعايير الجديدة والتطبيق الصحيح للمعايير الحالية لإعداد التقارير المالية.

• **بوابة المعرفة:** في عام 2010 أطلق الجهاز بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) بهدف خلق وسيلة لتبادل المعرفة في الحكومة والجهات الحكومية حيث يتبادل المشاركون الخبرات ويتم نشر المعرفة بشكل أكثر فعالية في كافة الإدارات التشغيلية المتشابهة.

• **أدلة الممارسات:** يقوم الجهاز بالبحث عن أفضل الممارسات المتبعة عالمياً وتجميعها في أدلة للممارسات لاستخدامها من قبل الجهات الخاضعة والقطاع العام.

التمثيل المحلي والدولي

يحرص الجهاز على المساهمة الفعالة في جوانب التنظيم والإشراف المتعلقة بمجالات المحاسبة والتدقيق من خلال الحصول على عضويات في مؤسسات محلية وعالمية متخصصة ومعنية بوضع وتحسين القوانين والأنظمة واللوائح في هذه المجالات.

يعتبر الجهاز أول جهة في الشرق الأوسط تنضم لعضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين ويتم انتخابه لعضوية المجلس الاستشاري التابع للمنتدى.

المؤتمرات وورش العمل

تنظيم المنتديات والمؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة حول الموضوعات التي تتعلق بأعمال الجهاز وتقع ضمن نطاق خبراته مثل:

• **منتدى أوظيفي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق:** يضم هذا المنتدى خبراء مهنة التدقيق من مكاتب التدقيق العالمية المتواجدة في الدولة حيث يتم مناقشة التحديات الحالية والمستقبلية المتعلقة بالمعالجات المحاسبية بهدف توحيد تفسير معايير المحاسبة وبناء قاعدة موحدة للتفسيرات المتعلقة بهذه المعايير محلياً وتحديد قبول العمل بها أم لا والذي من شأنه تحسين جودة التقارير المالية والقدرة على إجراء المقارنات بينها.

• **منتدى التدقيق الداخلي:** يضم هذا المنتدى رؤساء وحدات التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة ويدور النقاش حول المنهجيات المتبعة والأنظمة واللوائح الداخلية والتحديات التي تواجه أعمال التدقيق الداخلي بشكل عام، إضافة إلى إتاحة الفرصة للتبادل المعرفي حول أفضل الممارسات والتطورات.



الجزء الثالث

تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

مراجعة المشتريات	2-3	ملخص إنجازات عام 2013	1
مراجعة الخدمات والنواتج	3-3	نواتج التدقيق والفحص المالي 2013	2
نواتج دعم المحاسبة 2013	4	التدقيق المالي	1-2
تقارير المحاسبة	1-4	الفحص المالي	2-2
المشورة	2-4	تقييم الإدارة المالية	3-2
الفحص الخاص	3-4	نواتج مراجعة الأداء والمخاطر 2013	3
مركز أداء للتدريب	4-4	تقييم التدقيق الداخلي	1-3
خطة عمل 2014	5		



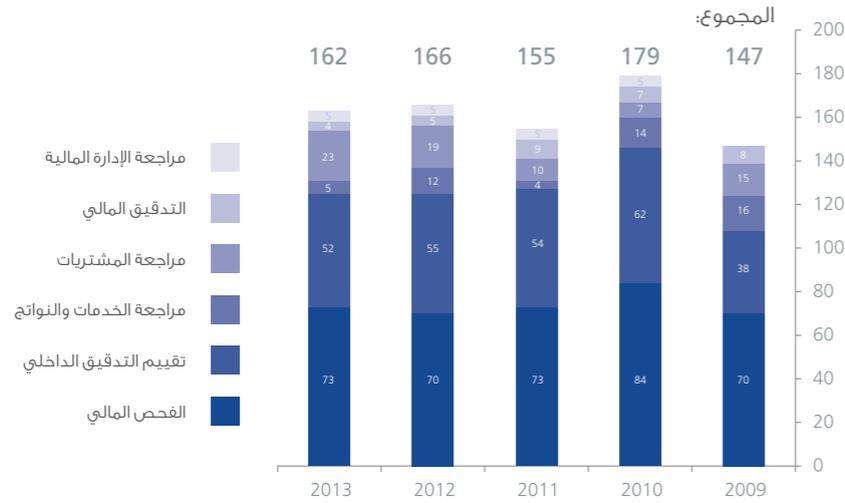
تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

يوضح الجدول التالي عدد التقارير الصادرة عن الجهاز عن مجموعة التدقيق والفحص المالي ومجموعة مراجعة الأداء والمخاطر:

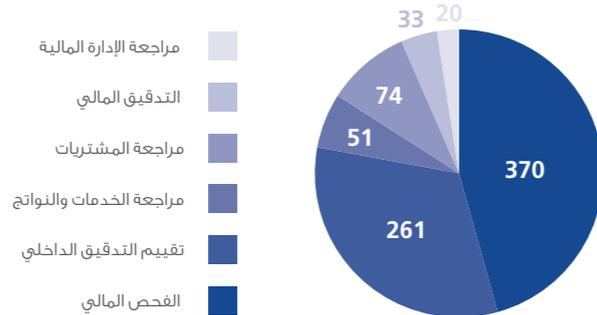
بيان	فعلي 2009	فعلي 2010	فعلي 2011	فعلي 2012	أهداف 2013	فعلي 2013
التدقيق والفحص المالي	78	96	87	80	82	82
مراجعة الأداء والمخاطر	69	83	68	86	80	80
إجمالي التقارير	147	179	155	166	162	162

تمثل تقارير الفحص المالي وتقييم التدقيق الداخلي نسبة تزيد عن 75% من تقارير التدقيق والفحص المالي ومراجعة الأداء والمخاطر الصادرة خلال الأعوام الخمسة السابقة والبالغ عددها 809 تقرير:

مخرجات الجهاز بحسب الناتج:



مخرجات الجهاز بحسب الناتج 2013-2009



1 ملخص إنجازات عام 2013

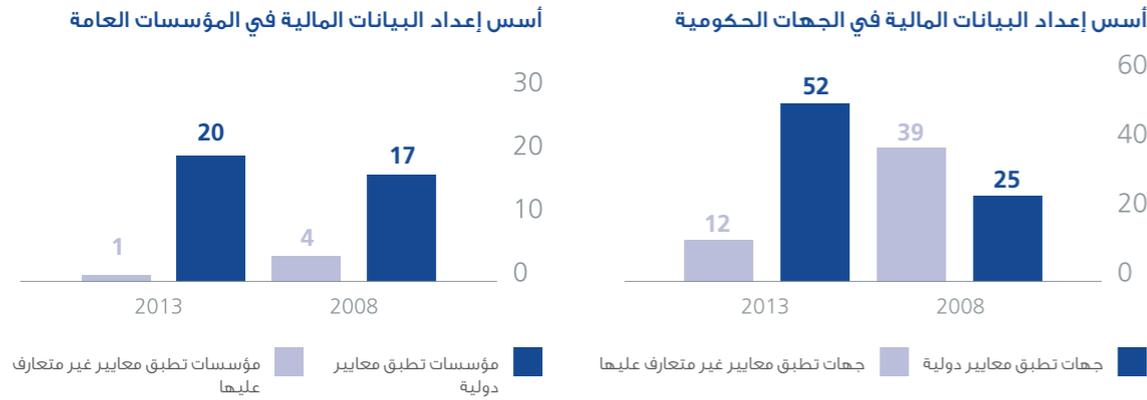
فيما يلي ملخص لأهم إنجازات الجهاز خلال عام 2013:

- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق المستقل برأي "غير متحفظ".
- فحص البيانات المالية لـ 73 جهة خاضعة والتحقق من مدى التزام الجهات بموازناتها وحثها على إعداد التقارير المالية بما يتفق مع المعايير الدولية ومتابعة تطبيق الجهات الخاضعة لـ "قواعد تعيين مدققي الحسابات" الصادرة بموجب القانون رقم 14 لسنة 2008.
- تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لـ 52 جهة خاضعة والتحقق من مدى كفاءة وفعالية التدقيق الداخلي بها.
- مراجعة المشتريات للجهات الخاضعة وإصدار 23 تقرير.
- مراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بترخيص التعليم والتدريب التقني والمهني وتحصيل الجمارك ودعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومشروع القطر وتصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين.
- إصدار 5 تقارير لتقييم الإدارة المالية لتعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة.
- إستضافة اجتماع "مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام" لعام 2013 في أبوظبي في شهر مارس 2013، وذلك لأول مرة في الشرق الأوسط.
- اعتماد نظام جهاز أبوظبي للمحاسبة للرقابة على المدققين وذلك بمنحه "شهادة معادلة" لأنظمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بناء على قرار المفوضية الأوروبية رقم 288 لعام 2013.
- المشاركة في اجتماعات "المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين - IFIAR" واجتماعات المجلس الاستشاري للمنتدى.
- إلتحاق رئيس الجهاز متطوعاً بأعضاء هيئة التدريس في جامعة زايد في أبوظبي حيث تولى تدريس مادة "التدقيق" لطلاب الجامعة كمحاضر زائر.
- المشاركة في أعمال "قمة مجالس الأجنحة العالمية" من خلال العضوية في "مجلس الأجنحة العالمية لنظام حوكمة المنظمات الدولية" التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي والتي تم استضافتها في الدولة.
- متابعة مخرجات "برنامج تطوير المدققين" المتعلق بتدريب وتأهيل المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على إكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وتقديم الدورات التدريبية للحصول على الشهادات المهنية.
- الاستمرار في إعارة الموظفين الملحقين بـ "برنامج تطوير المدققين" إلى شركات التدقيق الكبرى في العالم.
- ترأس الجهاز "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق" بهدف توحيد تفسيرات المعايير المحاسبية بين الجهاز وشركات التدقيق وممارسي مهنتي المحاسبة والتدقيق بالدولة.
- إصدار عدد من أوراق العمل الفنية المتعلقة بمعالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال "منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق".
- رفع عدد من تقارير المحاسبة عن عدد من المواضيع ذات الأهمية والتحقق في البلاغات المحالة إلى الجهاز والمخالفات التي تم اكتشافها خلال القيام بأعمال الجهاز وإصدار تقارير الفحص الخاص عنها.
- إعداد مشروع "قواعد الحوكمة" وتقديم ملاحظات وتعليقات الجهاز على مشروعات أنظمة الحوكمة المقدمة من الجهات المعنية.
- الإستمرار في تقديم المشورة والدعم للجهات الخاضعة عند الطلب ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- إصدار أوراق بحث رئيسية وعدد من المقارنات مع الممارسات العالمية والدراسات الاستقصائية وأكثر من 40 بحث داخلي وخارجي بالإضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية "عالم الشفافية والمحاسبة".
- تعزيز قيمة "البوابة الإلكترونية e-maarifa" للتواصل وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والتي بلغ عدد اعضاءها 529 عضو من موظفي حكومة أبوظبي.
- الفوز بجائزة المساهمة البارزة لعام 2013 والمقدمة من معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.



تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

وفيما يلي توضيح التغييرات التي طرأت على أسس إعداد البيانات المالية في الجهات الحكومية (غير متضمنة للجهات المنشأة حديثاً) والمؤسسات العامة (الشركات الحكومية):



تتضمن مجموعة التدقيق والفحص المالي النواتج الآتية:

- التدقيق المالي
- الفحص المالي
- تقييم الإدارة المالية

1-2 التدقيق المالي

قام الجهاز بتدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2012 وتم إصدار رأي «غير متحفظ». وتم إعداد البيانات المالية بناءً على الأساس النقدي ووفقاً لـ «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام»، وتمت إجراءات التدقيق المالي من قبل الجهاز وفق «المعايير الدولية للتدقيق».

2-2 الفحص المالي

خلال عام 2013، قام الجهاز بفحص 73 تقريراً لمُدققي حسابات الجهات الخاضعة وأعمال التدقيق الخاصة بالبيانات المالية لهذه الجهات والتي تم اختيارها وفقاً لمعايير تحديد أولويات عمل الجهاز.

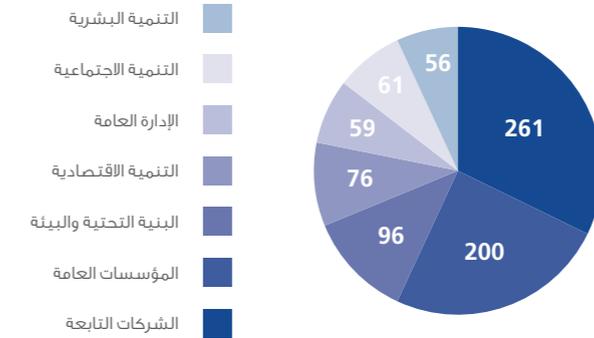
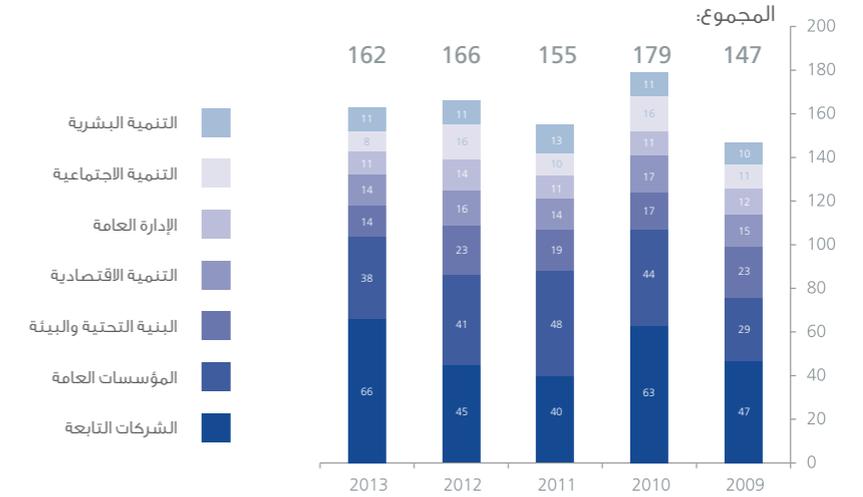
ملخص ملاحظات تقارير الفحص المالي

يقوم الجهاز عند نهاية كل فحص مالي بإصدار تقريره وإرساله إلى المسؤولين عن الحوكمة في الجهات الخاضعة وكذلك لمُدققي الحسابات لإجراء التحسينات وللتنفيذ والمتابعة.

وأصل الفحص المالي تسليط الضوء على عدد من النواحي التي يتوجب تحسينها والتي في مجملها تتعلق بالآتي:

- توقيت إصدار البيانات المالية.
- الإستناد إلى معالجات محاسبية غير صحيحة والعرض الخاطئ للتمويل والمنح الحكومية.

غطت تقارير الجهاز كافة القطاعات الحكومية، كما أن أكثر من 50% من التقارير الصادرة متعلقة بالمؤسسات العامة (الشركات الحكومية) والشركات التابعة لها:



2 نواتج المجموعة الأولى: التدقيق والفحص المالي

تركز نواتج هذه المجموعة على تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفحص البيانات المالية للجهات الخاضعة وفقاً لمنهجيات عمل الجهاز.

تواصل هذه المجموعة تقديم التوصيات للجهات الخاضعة بشأن تحسين أسس إعداد البيانات المالية بما يتوافق مع طبيعة عمل هذه الجهات. وقد تم إجراء تغييرات ملحوظة في أسس إعداد البيانات المالية منذ عام 2009 في الجهات الخاضعة، حيث حث الجهاز جميع الجهات الخاضعة على إعداد بياناتها المالية باستخدام «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام - IPSAS» أو «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - IFRS».



تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

تضمنت تقارير الفحص المالي 1,013 ملاحظة في 2013 وتم تصنيفها كالآتي:

إجراء تصحيحي جوهري

تم إدراج 334 ملاحظة ضمن هذه الفئة ويتوجب على إدارة الجهة الخاضعة ومدقق حساباتها أخذها بعين الاعتبار لما لها من أهمية وتأثير جوهري على بياناتها المالية.

إجراء تصحيحي

تم إدراج 554 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي تتمثل أغلبيتها في ملاحظات على جودة عملية التدقيق والنتيجة عن عدم إكمال توثيق إجراءات التدقيق التي اتبعت مثل فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ البيانات المالية. مثل هذه الملاحظات تتعلق بتحسينات في إجراءات التدقيق والتي إن تمت طبقاً لمعايير التدقيق الدولية قد ينشأ عنها تسويات محتملة في البيانات المالية للجهات الخاضعة.

إجراء تصحيحي محدود

تم إدراج 125 ملاحظة ضمن هذه الفئة والتي توضح الحاجة إلى تحسين إجراءاتي محدد ناتج عن عملية التدقيق وعملية إقفال البيانات المالية بواسطة الإدارة. مثل هذه الملاحظات قد تحتاج تسويات محاسبية في حال ظهورها خلال عملية التدقيق. وبصفة عامة، قد يتضمن مثل هذا النوع من الملاحظات معالجات محاسبية ناتجة عن التطبيق الخاطئ لمعايير المحاسبة الدولية، وعرض وإفصاحات البيانات المالية، أو كون إجراءات المراجعة غير كافية لجوانب مؤثرة على البيانات المالية مثل المخزون، والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، والتقديرات والقيم العادلة، والتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة.

وفيما يلي بيان بعدد تقارير مدققي الحسابات التي خضعت للفحص خلال عام 2013 وكذلك الملاحظات على هذه التقارير وتصنيف كلاً منها (لا تشمل هذه الملاحظات 331 ملاحظة موجهة إلى الجهة دون مدقق الحسابات):

مدقق الحسابات	عدد التقارير الخاضعة للفحص	تصنيف الملاحظات		
		إجراء تصحيحي جوهري	إجراء تصحيحي	إجمالي عدد الملاحظات
مكتب التدقيق 1	12	30	76	130
مكتب التدقيق 2	20	25	91	146
مكتب التدقيق 3	25	58	171	265
مكتب التدقيق 4	14	26	70	128
مكتب التدقيق 5	1	2	1	4
مكتب التدقيق 6	1	4	4	9
الإجمالي	73	145	413	682

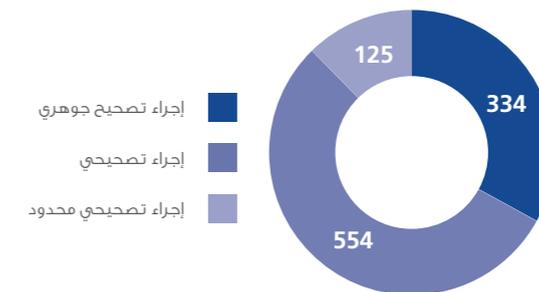
- حصر وتقييم وتسجيل الأصول ومراجعة الانخفاض في قيمتها.
 - إجراءات المراجعة المتبعة عند تدقيق التقديرات المحاسبية.
 - الاتصال مع المسؤولين عن الحوكمة من قبل مدققي الحسابات.
 - إجراءات التدقيق المنفذة من قبل مدققي الحسابات المتعلقة بتحقيق الإيراد وتسجيله.
 - إجراءات التدقيق المنفذة من قبل الشريك المستقل المسؤول عن تقييم جودة مهمة التدقيق.
 - إجراءات التدقيق المنفذة من قبل مدققي الحسابات المتعلقة بفحص نظم المعلومات.
 - إجراءات التدقيق المنفذة من قبل مدققي الحسابات المتعلقة بمخاطر الإحتيال.
 - إجراءات مدققي الحسابات الخاصة بفحص أنظمة الرقابة الداخلية.
 - التزام مدققي الحسابات بمعايير التدقيق الدولية المتعلقة برأي مدقق الحسابات حول البيانات المالية المعدة باستخدام معايير محاسبية غير متعارف عليها.
 - جودة أدلة التدقيق التي يعتمد عليها مدققي الحسابات.
 - اعتماد الإدارة على مدققي الحسابات لإعداد البيانات المالية والمعالجات المحاسبية.
 - إجراءات مدققي الحسابات بالنسبة للإلتزامات القانونية والعرضية والأحداث اللاحقة ومدى الإلتزام بالقوانين واللوائح.
 - الإفصاح المطلوب من قبل معايير المحاسبة الدولية لتحسين فهم مستخدمي البيانات المالية.
 - إجراءات مدققي الحسابات المتعلقة بتدقيق البيانات المالية الموحدة للمجموعة - مؤسسة عامة وشركاتها التابعة- والمعاملات بين الأطراف ذات العلاقة.
 - الإجراءات المتبعة من قبل مدققي الحسابات في حال اعتمادهم على عمل خبير أو مؤسسات خدمية.
 - إجراءات تطبيق قواعد تعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات.
- وقد تم عرض جميع الملاحظات بالتفصيل من خلال تقارير الفحص المالي المقدمة للجهات الخاضعة للعمل بها وتحسينها في المستقبل، كما أن كل ملاحظة ضمن ملاحظات الفحص المالي تتضمن ردود وتفسيرات مدققي الحسابات ومن ثم توصية الجهاز.

تحليل ملاحظات الفحص المالي

يتم تصنيف الملاحظات الواردة في تقرير الفحص المالي إلى «إجراء تصحيحي جوهري»، «إجراء تصحيحي» و«إجراء تصحيحي محدود» وذلك طبقاً لطبيعتها ودرجة تأثيرها في البيانات المالية للجهات الخاضعة وعملية التدقيق المنفذة بواسطة مدققي الحسابات.

وفي ما يلي نتائج تقارير الفحص المالي في عام 2013:

تصنيف ملاحظات الفحص المالي (1,013 ملاحظة)





تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

قواعد تعيين مدققي الحسابات

خلال عام 2013، واصل الجهاز مراقبة تنفيذ الجهات الخاضعة لـ «قواعد تعيين مدققي الحسابات»، التي أنشئت وفقاً لقرار رئيس جهاز أبوظبي للمحاسبة رقم (1) لسنة 2010 وقد تضمنت تقارير الفحص المالي 80 ملاحظة متعلقة بتطبيق قواعد تعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات.

وفقاً لهذه القواعد، يتحتم على الجهات الخاضعة اتباع إجراءات دقيقة وموثقة عند إختيار وتعيين وإعادة تعيين مدققي الحسابات لتدقيق بياناتها المالية.

3-2 تقييم الإدارة المالية

في عام 2013، أجرى الجهاز "تقييم الإدارة المالية" في 5 جهات خاضعة بغرض تقييم قدرات الإدارة المالية، وإجراءاتها، وتقديم المساعدة اللازمة للإرتقاء بقدراتها، وتعزيز إجراءات إدارتها المالية.

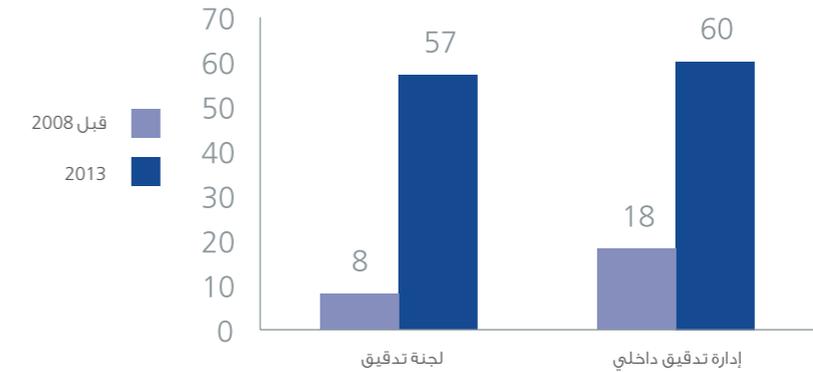
أسفر تقييم الإدارة المالية الذي أجري في الجهات الخاضعة الخمس عن تصنيف الإدارة المالية بـ «ناجح» لدى جهتين و«ناشئ» لدى ثلاث جهات وذلك بحسب منهجية التقييم التي يتبعها الجهاز.

3 نواتج المجموعة الثانية: مراجعة الأداء والمخاطر

تهدف نواتج هذه المجموعة إلى التحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية إستخدام الجهات الخاضعة لمواردها وإلتزامها بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.

كما يسعى الجهاز من خلال هذه المجموعة من النواتج إلى الإرتقاء بممارسات الحوكمة في الجهات الخاضعة حيث حرص الجهاز على حث الجهات الخاضعة على تأسيس لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي. يوضح الشكل البياني الآتي تطور عدد لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي:

عدد لجان التدقيق ووحدات التدقيق الداخلي



تتضمن مجموعة مراجعة الأداء والمخاطر النواتج الآتية:

- تقييم التدقيق الداخلي
- مراجعة المشتريات
- مراجعة الخدمات والنواتج

1-3 تقييم التدقيق الداخلي

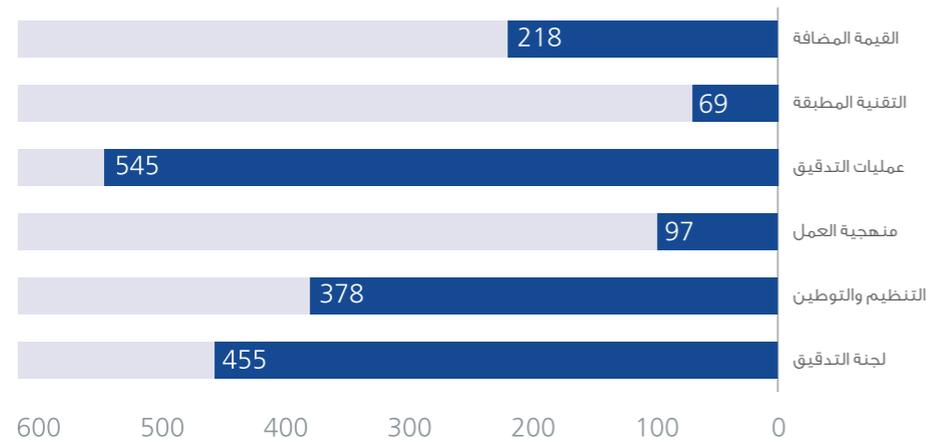
خلال عام 2013، أصدر الجهاز 52 تقرير حول تقييم التدقيق الداخلي بهدف تحديد الفجوات في الأداء والمجالات التي تحتاج إلى تحسين ورفع أداء التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة إلى مستوى الممارسات المعتمدة. كما تشمل الأهداف الرئيسية لهذا التقييم الحصول على تأكيدات متعلقة بدور وحدات التدقيق الداخلي في تسليط الضوء على المجالات الأكثر عرضة للمخاطر في الجهة التي تعمل فيها.

يتم تقييم وظائف التدقيق الداخلي إستناداً إلى 6 عناصر: لجنة التدقيق، المنهجية، التنظيم والتوطين، العمليات، التقنية المطبقة، والقيمة المضافة.

ملخص تقارير تقييم التدقيق الداخلي

قام الجهاز خلال عام 2013 بإصدار 1,762 توصية من شأنها تحسين صورة البيئة الرقابية وتعزيز هيكل الحوكمة للجهات الخاضعة. وتماشياً مع منهجية الجهاز، تم عرض النتائج النهائية لتقييم التدقيق الداخلي في الجهات الخاضعة على لجان التدقيق عند طلبها، وفقاً للعناصر بالإضافة إلى الدرجة النهائية للتقييم والملاحظات الرئيسية التي تم تحديدها.

يوضح الشكل الآتي عدد التوصيات حسب كل عنصر:



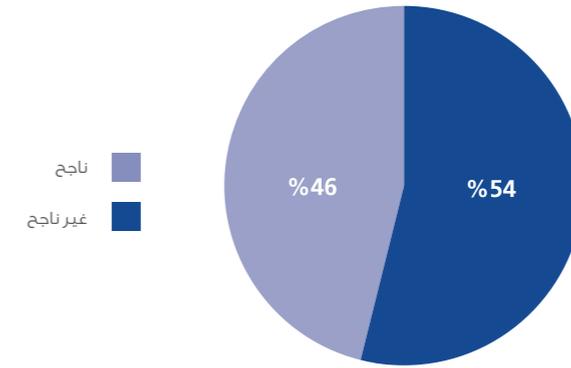
من أصل 52 جهة خاضعة تم تقييمها، إجتازت 24 جهة متطلبات النجاح في معايير التقييم التي وضعها الجهاز، بينما لم تتمكن 28 جهة من الإجتياز.



تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

يوضح الرسم التالي نتائج تقييم التدقيق الداخلي التي تم إجراؤها في عام 2013.

نتائج تقييم التدقيق الداخلي

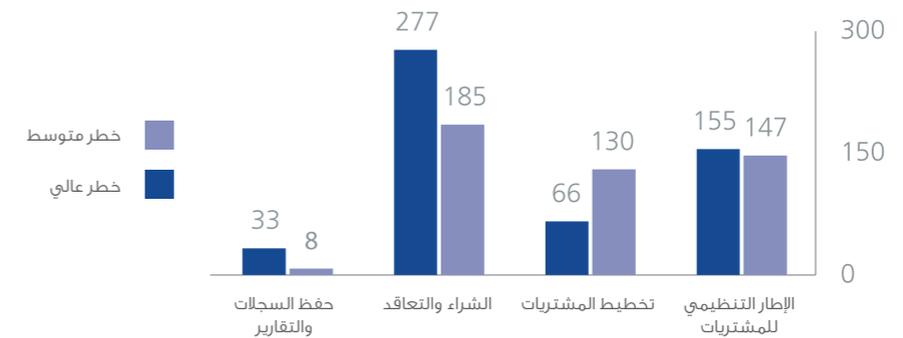


2-3 مراجعة المشتريات

خلال عام 2013، أصدر الجهاز 23 تقرير عن مراجعة المشتريات التشغيلية والرأسمالية لدى الجهات الخاضعة وذلك من خلال مراجعة أنشطة المشتريات للتحقق من وجود إطار تنظيمي معتمد للمشتريات في الجهة الخاضعة (وجود لوائح وإجراءات معتمدة) ومقارنته بأفضل الممارسات والتحقق من التزام الجهة الخاضعة بالإطار التنظيمي المعتمد.

أسفرت هذه التقارير عن وجود عدد من الملاحظات والتي تم تصنيفها إلى ملاحظات ذات خطر عالي وذات خطر متوسط. يوضح الرسم الآتي تصنيف الملاحظات ضمن عناصر مراجعة المشتريات الأربعة:

تصنيف ملاحظات مراجعة المشتريات (1,001 ملاحظة)



تضمنت ملاحظات الجهاز عدد من حالات عدم الالتزام والتي تم تقديم التوصيات المناسبة حيالها ومحاسبة المسؤولين عنها وتأديبهم في حال تم اكتشاف وجود مخالفة تأديبية تتعلق بحالات عدم الالتزام.

3-3 مراجعة الخدمات والنواتج

شملت مراجعة الخدمات والنواتج خلال عام 2013 عدد من القطاعات، وتمحورت حول مراجعة عدد من الخدمات والنواتج الرئيسية بهدف التحقق من توافق مستوى الأداء مع أفضل الممارسات الرائدة.

فيما يلي ملخص عن تقارير مراجعة الخدمات والنواتج التي أجريت خلال عام 2013 مع وصف موجز لنطاق المراجعة والتوصيات الرئيسية التي قدمها الجهاز:

مراجعة تراخيص التعليم والتدريب التقني والمهني

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بأنشطة ترخيص التعليم والتدريب التقني والمهني في الإمارة بهدف التحقق من وجود نظام حوكمة معتمد وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات والتحقق من الالتزام بنظام الحوكمة المعتمد.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

التوصيات
• فصل الدور التنظيمي عن الدور التشغيلي.
• التأكد من اعتماد الخطة الاستراتيجية والتنسيق والتشاور مع أصحاب المصلحة لقطاع التعليم والتدريب التقني والمهني.
• اعتماد شروط ومعايير الرقابة والتراخيص لجهات التعليم والتدريب التقني والمهني في الإمارة وتحسين الإجراءات المتعلقة بإصدار رخصها وتجديدها وإلغاءها.
• اعتماد سياسات وإجراءات تمكّن من تحديد وإدارة تضارب المصالح القائمة والمحتملة.
• إعداد وإعتماد نظام ترخيص المدربين العاملين في مجال التعليم والتدريب التقني والمهني.
• اعتماد نظام اعتماد برامج التعليم والتدريب التقني والمهني.
• ترخيص جميع الجهات (الحكومية والخاصة) المزاولة لنشاط التعليم والتدريب التقني والمهني في الإمارة.
• اعتماد نظام الرقابة والتفتيش ووضع خطط للتفتيش على الجهات العاملة في التعليم والتدريب التقني والمهني في الإمارة بناءً على تقييم مستوى المخاطر، بحيث تتم عمليات التفتيش بصفة دورية بما فيها التفتيش على المؤسسات التابعة للحكومة.
• إنشاء قاعدة بيانات تشتمل على المعلومات المتعلقة بجميع أنشطة التدريب التقني والمهني في الإمارة وذلك بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة للحصول على نسخ من قواعد بياناتهم للبناء عليها.
• تحديث مقاييس الأداء لتشمل قياس تكلفة وكمية الخدمات والنواتج المتعلقة بالتعليم والتدريب التقني والمهني واعتماد مقاييس أداء محصلات التعليم والتدريب التقني والمهني.



تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

مراجعة تحصيل الجمارك

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بتحصيل الجمارك بهدف التحقق من وجود نظام حوكمة معتمد وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات والتحقق من الإلتزام بنظام الحوكمة المعتمد.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

التوصيات
• إنشاء صندوق مكافآت المفتشين والتنسيق مع الجهات المختصة لإنشاء المحكمة الجمركية بإدارة جمارك أبوظبي.
• اعتماد الخطة الإستراتيجية من السلطة المختصة.
• توثيق إجراءات إصدار بطاقة المخلص الجمركي وإعتمادها.
• وضع سياسات وإجراءات معتمدة لاستلام النقد والشيكات ووضع إجراءات تشغيلية موحدة لإدارة النقد والنقد المعادل.
• وضع إجراءات معتمدة للتفتيش على الشاحنات والحاويات وتطبيقها بجميع المراكز الجمركية والتدقيق على البيانات الجمركية على أن تشمل هذه الإجراءات أسس إختيار عينات التدقيق.
• إعداد وتطبيق إجراءات معتمدة للتظلم من عمليات التقييم.
• عدم ترخيص المكاتب أو المخلصين الجمركيين قبل استيفاء جميع المستندات المطلوبة لعملية الترخيص ووضع ضوابط للتأكد من اكتمال جميع ملفات مكاتب التخليص والمخلصين الجمركيين.
• تطبيق منهجية إدارة المخاطر في كافة المراكز الجمركية وتطوير معايير وأوزان نظام إدارة المخاطر لتتماشى مع طبيعة المخاطر لكل مركز حدودي.
• إعداد إجراءات توضح كيفية تقييم نسبة عينة التفتيش بشكل دوري ووضع منهجية لتحديد الأسس التي ينبغي اتباعها عند اختيار عينة من البيانات الجمركية للتدقيق عليها بدلاً من استخدام العينات العشوائية و/أو الحكم المهني.
• تطوير إجراءات التدقيق في المراكز الحدودية لتحسين جودة التدقيق في كافة المراكز مما يحد من نسبة عدم الإلتزام.
• إعداد واعتماد إجراءات التسوية بين إيرادات الجمارك الصادرة عن "نظام ظبي" وتلك المدرجة ضمن ميزان المراجعة ووضع آلية للتحقق من دقة تقارير الأداء والإحصائيات المرسله من قبل إدارات المنافذ الجمركية المختلفة.

مراجعة دعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بدعم وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف التحقق من وجود نظام حوكمة معتمد وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات والتحقق من الإلتزام بنظام الحوكمة المعتمد.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

التوصيات
• تكثيف الجهود من خلال العمل مع الجهات التشريعية من أجل تطوير الإطار التنظيمي ليشمل كافة المكونات القانونية الرئيسية اللازمة لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
• مراجعة الأولويات الإستراتيجية والبرامج والنواتج المتعلقة بدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء الإختصاصات المحددة بالقانون على أن تكون مرتبطة بأجندة السياسة العامة لإمارة أبوظبي 2030 لتعزيز القطاع الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي نحو أنشطة قائمة على المعرفة.
• إعداد إستراتيجية تمويل وإعتمادها على أن تتضمن طرق تمويل مصروفات دعم المشاريع بأنواعها الرئيسية الثلاثة: مصروفات الدعم المالي للمشاريع ومصروفات الدعم الفني للمشاريع والمصروفات التشغيلية، الأمر الذي سوف يساعد على استدامة واستمرارية أعمال الدعم ووضع معايير أفضل لنوعية المشاريع التي سوف يتم دعمها.
• وضع نظام لتحليل وتوزيع التكاليف.
• تحديث اللائحة التنفيذية لتتضمن تعريفاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والتنمية واستراتيجية التمويل ومعايير الأهلية للدعم المالي والفني وغيرها من الضوابط.
• تحديث نماذج الخطة السنوية لمراعاة مجالات التحسين ووضع آلية وضوابط التوثيق المناسبة بما في ذلك توثيق الموافقات الرسمية على الخطط التشغيلية السنوية.
• دراسة امكانية توفير برامج تدريبية تناسب الفئات المختلفة التي ترغب في الحصول على الدعم.
• تفعيل خيارات الدعم المالي الأخرى مثل الضمانات على القروض.
• مراجعة وتطبيق معايير الأهلية (مثل السن والجنس وحالة العمل والتعليم والموقع الجغرافي) والتي يمكن أن تخدم كلا من الأهداف الاقتصادية والمسؤولية الاجتماعية المتوقعة من خلال استهداف فئات معينة.
• تحديد كافة البرامج والنواتج التي يتم تقديمها والمحصلات المرجوة منها ووضع مؤشرات أداء رئيسية لقياس أداؤها.



مراجعة مشروع القطر

قام الجهاز بمراجعة مشروع القطر وذلك بهدف التحقق من الآتي:

- إلتزام إدارة المشروع بالموازنة والجدول الزمني المعتمد.
- وجود برنامج تمويلي معتمد للمشروع.
- مدى توافق أنشطة إدارة المشروع مع أفضل الممارسات.
- الإلتزام في تطبيق الأنظمة واللوائح المتعلقة بالمشتريات.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

مراجعة تصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين

قام الجهاز بمراجعة الخدمات والنواتج المتعلقة بتصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين بهدف التحقق من وجود نظام حوكمة معتمد وتقييم مدى توافقه مع أفضل الممارسات والتحقق من الإلتزام بنظام الحوكمة المعتمد.

تضمنت توصيات الجهاز الآتي:

التوصيات
• وضع استراتيجية تتضمن الأهداف والأولويات والاختصاصات والنواتج الرئيسية والمحصلات المتعلقة بتصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين واعتمادها، ووضع خطط العمل المناسبة التي تكفل تنفيذ هذه الاستراتيجية.
• الانتهاء من إعداد التعليمات الخاصة بقيد المهندسين ونشرها في الجريدة الرسمية.
• إعداد وإعتماد دليل لإجراءات التصنيف والقيد لتوثيق وتوحيد الإجراءات التي يجب اتباعها لتطبيق الأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن.
• التفتيش على شركات المقاولات والمكاتب الاستشارية المصنفة ووضع إستراتيجية ومنهجية مبنية على المخاطر موحدة وشاملة وخطة تفتيش سنوية للتأكد من الإلتزام بالأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بهذا الشأن .
• وضع آليات تساعد على اكتشاف المخالفات المتعلقة بأنظمة تصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين ووضع إجراءات معتمدة للتحقيق والتأديب والتظلم .
• التأكد من تحصيل كافة الرسوم المتعلقة بتصنيف والقيد.
• تفعيل نظام قيد المهندسين وقيد كافة المهندسين في "سجل قيد المهندسين" وتوثيق كافة البيانات الضرورية عن المهندسين.
• توقيع إتفاقيات تبادل المعلومات مع الجهات التي تنظم تصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين في داخل وخارج الدولة.
• ربط أنظمة تصنيف المقاولين والاستشاريين وقيد المهندسين مع أنظمة البلديات.
• تحديث قائمة التخصصات التي يقوم مكتب التصنيف بتصنيفها بحيث تشمل جميع التخصصات المرتبطة بقطاع البناء والإنشاء.
• ربط متطلبات الجهاز الفني من المهندسين والعمال بحجم المشاريع قيد التنفيذ.
• إستحداث آلية يتم من خلالها التحقق من شهادات المهندسين عن طريق طلب معادلة الشهادة من الجهات المختصة أو التعاقد مع جهات ذات الاختصاص بهذا الشأن.

التوصيات

• معالجة ازدواجية الأدوار الموجودة في بعض الوحدات والأقسام.
• تطوير نظام يضمن حفظ المعلومات للوظائف المهمة وقيام الأقسام بتوثيق أعمالهم بشكل مستمر مع تسجيل القضايا التي تواجههم والخطط المعدة لها.
• الأخذ بعين الإعتبار الدروس المستفادة من عملية التعاقد للمرحلة الأولى عند الانتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة.
• تحديد أهداف مالية طويلة الأجل وأهداف قصيرة الأجل تبين مدى القدرة على كسب العملاء والمحافظة عليهم وذلك لتمكين المساهمين من مراقبة الأداء في جميع مراحل المشروع .
• إعادة النظر في عملية تقدير التكاليف والإيرادات بحيث يتم تحديث النموذج المالي بناءً على التغييرات في البيئة التشغيلية والإنشائية التي تتحقق وذلك للتمكّن من إعطاء صورة محدثة للمشروع لأصحاب المصلحة.
• تحسين نظام إدارة الأداء مع تحديد الأهداف والغايات والأولويات بناءً على تقييم شامل للاستراتيجية.
• وضع استراتيجية واضحة للتسعير وتحديد أهدافها على المدى القصير والطويل.
• الإستفادة من جميع الفرص التجارية المتاحة وعدم التركيز فقط على عملاء محددین.
• اتخاذ الخطوات اللازمة للتواصل مع أصحاب المصالح لفهم احتياجاتهم ووضع استراتيجية واضحة لإدارة توقعاتهم.
• تطوير استراتيجية مشتريات تحدد جميع سياسات وأهداف الأنشطة الشرائية.
• وضع نظام مناسب لتحديد وتصنيف المخاطر على مستوى الشركة ككل.





تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

4 نواتج المجموعة الثالثة: دعم المحاسبة

تقدم نواتج هذه المجموعة الدعم اللازم لمساءلة ومحاسبة الجهات الخاضعة حول مهامهم ومسؤولياتهم إضافة إلى تدريب وتأهيل الكوادر المواطنة ودعم تبادل الخبرات والممارسات الرائدة.

تضم هذه المجموعة النواتج الآتية:

- تقارير المحاسبة
- المشورة
- الفحص الخاص
- مركز أداء للتدريب

1-4 تقارير المحاسبة

قام الجهاز خلال عام 2013 بإصدار عدداً من التقارير ضمن هذه المجموعة من النواتج المتعلقة بأعمال الجهاز، والتي كان من أبرزها التقارير التي تم تقديمها إلى سمو ولي العهد (حفظه الله) ضمن هذه المجموعة كتحليل تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وتقرير المحاسبة السنوي هذا الذي يتم إصداره في الربع الأول من كل عام. كما قام الجهاز بإعداد مشروع «قواعد الحوكمة» وتقديم ملاحظاته وتعليقاته على مشروعات أنظمة الحوكمة الأخرى المقدمة من الجهات المعنية.

2-4 المشورة

يقدم الجهاز المشورة في المجالات التي تقع ضمن خبراته وبما لا يتعارض مع استقلاليته، وذلك بناءً على طلب مقدم من الجهة الخاضعة وبعد موافقة رئيس الجهاز. وفيما يلي بعض الأمثلة لأعمال المشورة التي تم تقديمها خلال عام 2013:

المشورة الفنية المحاسبية

يصدر الجهاز أوراق عمل فنية في مجال المحاسبة متضمنة إرشادات محددة للجهات الخاضعة حول بعض الموضوعات المحاسبية، وذلك بهدف زيادة جودة فهم وتطبيق «المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية – IFRS» و «معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام – PSAS». خلال عام 2013، أصدر الجهاز 7 أوراق عمل فنية تناولت الموضوعات الآتية: الأيجارات، والقيمة العادلة، والاستثمارات العقارية، والإفصاحات، والتعهديات الخاصة بالمنشآت الاستثمارية والأطراف ذات العلاقة والاهلاك.

دعم تأسيس وحدات التدقيق الداخلي

قدم الجهاز المشورة والأدوات والمنهجيات اللازمة لدعم عدد من الجهات الخاضعة في تأسيس وحدات التدقيق الداخلي.

خلال عام 2013، أكمل الجهاز 6 عمليات تطبيق لنظام الحوكمة الإلكتروني إلى جانب تزويد الجهات بالتدريب اللازم وطرق تطبيق المنهجيات الخاصة بالنظام.

3-4 الفحص الخاص

خلال عام 2013، ورد للجهاز 12 بلاغ تم فحصها وتقديم المشورة فيها بناءً على «منهجية الفحص الخاص» الصادرة عن الجهاز.

بناءً على الفحص وتقديم المشورة الذي أجراه الجهاز خلال عام 2013، كان منه بعض القضايا المنظورة أمام النيابة العامة لإنطوائها على وجود شبهة جريمة جزائية.

وقد تبين من فحص البلاغات وطلبات المشورة الواردة خلال العام 2013 على أن مجملها تتعلق بمخالفات في الأمور التالية:

• إستغلال وظيفي وتعارض المصالح.

• عدم الالتزام بقوانين وأنظمة ولوائح وإجراءات المشتريات.

• سوء الإدارة والإهمال في إدارة إنفاق المال العام.

• مخالفة قواعد السلوك الوظيفي.

الجدير بالذكر أن الجهاز استمر خلال عام 2013، بحث الجهات الخاضعة على تسمية «ضابط إنترام» من موظفي إدارة التدقيق الداخلي بالجهة ويكون مختصاً بالآتي:

• تلقي البلاغات حول المخالفات المشتبه فيها والتي تقع نتيجة عدم الالتزام بالقوانين أو الأنظمة أو اللوائح أو قواعد السلوك الوظيفي.

• فحص البلاغات وجمع المعلومات والإستدلالات بشأنها.

• إعداد مذكرة بنتائج الفحص والتوصية إلى السلطة المختصة في الجهة بالآتي:

– حفظ الأوراق لعدم الصحة أو عدم المخالفة أو لأسباب الحفظ الأخرى.

أو

– إحالة الواقعة والمخالفين إلى إدارة الشؤون القانونية أو لجنة التحقيق بالجهة للتحقيق، وذلك وفق القوانين والأنظمة واللوائح المعتمدة بالجهة.

• الإحتفاظ بسجل سنوي تدون فيه البلاغات الواردة.

• إخطار جهاز أبوظبي للمحاسبة فور إكتشاف مخالفة أو وقوع حدث تترتب عنه مخالفة وإحالة ما تجرته الجهة من تحقيقات للجهاز مشفوعة بمحاضرها وقرارات التصرف وفقاً للقانون رقم 14 لسنة 2008 بشأن جهاز أبوظبي للمحاسبة.

وفيما يلي ملخص لأبرز ما انطوت عليه بعض الحالات التي تم فحصها خلال عام 2013:

الحالة الأولى

تتلخص الواقعة في ما نسب لعدد من موظفي ومسؤولي إحدى الجهات الخاضعة بإبرام بعض التعاقدات مع بعض الشركات الاستشارية بمبالغ تجاوزت 2,136,000 درهم بالمخالفة للقوانين. قام الجهاز بتشكيل فريق عمل لإجراء فحص لهذه التعاقدات وقد خلص الفحص إلى أنه:

• تم إبرام بعض العقود قبل الحصول على التخصيص المالي وتم التوصية بالصرف من بند الخدمات الاستشارية علماً بأن العقود المذكورة لم تكن من ضمن العقود المدرجة بهذا البند.

• لا توجد معايير معتمدة لتأهيل الاستشاريين.

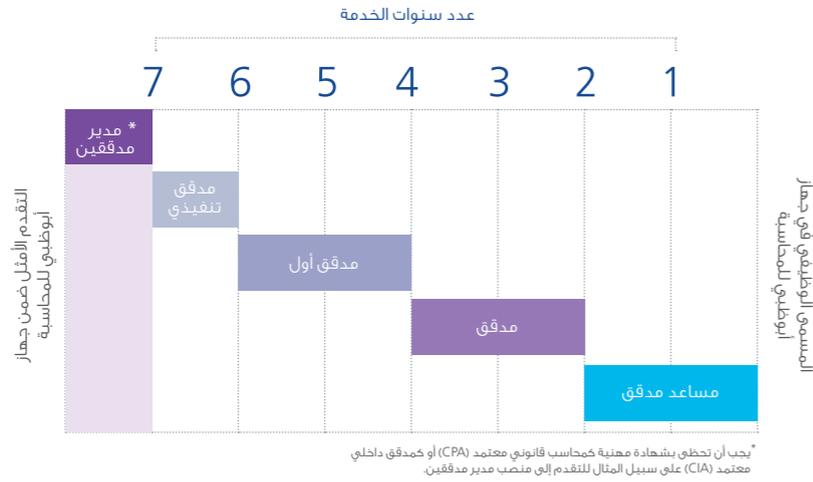
• إرسال طلبات العروض وتحديد نطاق العمل دون الرجوع للإدارة المعنية، وإتمام التعاقد دون الرجوع لقسم المشتريات.

• لم يتم طرح مناقصة أو عرض العروض أو تقرير تقييم العروض من الناحية الفنية والمالية على لجنة المناقصات للحصول على توصياتها برغم تجاوز قيمة التعاقد للنصاب المالي لذلك، ولم يراعي السرية في استلام العروض وفتحها.

وبناء عليه تم إخطار الجهة بنتائج الفحص لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في ضوء هذه النتائج.

تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

يوضح الشكل الآتي مراحل برنامج تطوير المدققين:



في عام 2013، إلتحق 10 خريجين إماراتيين في هذا البرنامج الذي يوفر دورات تدريبية عملية وإعارات إلى مكاتب التدقيق العالمية الأربع الكبرى، كما يقدم البرنامج الدعم اللازم للحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق عن طريق البرامج التأهيلية لتأدية اختبار المحاسبين القانونيين المعتمدين (CPA) وإختبار المدققين الداخليين المعتمدين (CIA).

وكمبادرة من جهاز أبوظبي للمحاسبة، إلتحق رئيس الجهاز متطوعاً خلال عام 2013 بأعضاء هيئة التدريس في جامعة زايد في أبوظبي حيث تولى تدريس مادة «التدقيق» لطلاب الجامعة كمحاضر زائر. وتأتي هذه المبادرة بهدف المشاركة في تدريب وتأهيل قادة المستقبل وإيماناً من الجهاز بمسؤوليته الإجتماعية.

4-4-2 الأبحاث ومشاركة المعرفة

أسس الجهاز هذا الناتج بهدف نشر المعرفة حول أفضل الممارسات المطبقة في القطاع الحكومي على المستوى العالمي، إضافة إلى تطوير قاعدة معرفية ومركز للموارد التي من شأنها المساهمة في تطوير الأداء الحكومي.

أطلق الجهاز العديد من المبادرات ضمن هذا الناتج مثل:

وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة

خلال عام 2013، أصدرت وحدة الأبحاث ومشاركة المعرفة في الجهاز عدد من أوراق البحث الرئيسية والعديد من المقارنات مع الممارسات العالمية، لتشمل مواضيع مثل «نماذج حوكمة التدقيق» و«دعم الكهرباء»، كما قامت الوحدة بدراسات معيارية لممارسات نذكر منها «برامج التطوير المهني في دواوين المحاسبة» و«برامج الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، هذا وأجرت الوحدة حوالي 40 مهمة بحث داخلي وخارجي، إضافة إلى متابعة إصدار المجلة الإلكترونية «عالم الشفافية والمحاسبة».

مكتب معايير المحاسبة والتدقيق (AASD)

يسعى الجهاز للمساهمة في تطوير التقارير المالية للمؤسسات العامة وللقطاع العام في إمارة أبوظبي من خلال إصدار أوراق عمل فنية ورسائل تعليقي تسلط الضوء على أفضل الممارسات في الأمور المحاسبية وإعداد التقارير المالية وأنظمة الحوكمة.

الحالة الثانية

تتلخص الواقعة في أنه أُحيل للجهاز قيام أحد مسؤولي المكاتب الخارج والتابعة لجهة خاضعة بإنشاء شركة خاصة وتسجيلها باسم أحد موظفي المكتب السابقين، ثم نقل ترخيصها باسم شخص آخر، كذلك تحويل عدد من موظفي المكتب إلى الشركة الخاصة المشار إليها ليمارسوا ذات الأعمال التي كانوا يمارسونها في المكتب، فضلاً عن إسناد كثير من الأعمال والخدمات التي كان يقوم بها المكتب إلى الشركة المشار إليها بهدف تربيعها. قام الجهاز بتشكيل فريق عمل وفحص الوقائع الذي خلص إلى وجود قصور جوهري في نظام الرقابة الداخلية والسياسات والإجراءات والممارسات المتبعة بالمكتب. وبناء عليه أوصى الجهاز باتخاذ إجراءات فورية لمعالجة أوجه القصور بما يضمن صرف ميزانية الخدمات التي يقدمها المكتب والتي تتجاوز المليار درهم سنوياً بكفاءة وفعالية واقتصادية وبما يتفق مع القوانين والأنظمة واللوائح المعمول بها.

الحالة الثالثة

تتلخص الواقعة في أنه ورد للجهاز من إحدى الجهات الخاضعة قيامها بالتحقيق الإداري مع مدير إحدى الإدارات المعنية بتسجيل الموردين بالجهة في ما نسب إليه من إستلامه لمبلغ مالي من إحدى الشركات الموردة والمتعاقدة مع جهة عمله، حيث أقر في بداية الأمر بأنه أستلم المبلغ من الشركة معللاً أن المبلغ هو مقابل تأجير أرض يملكها في دولة خليجية لشركة أخرى ولكن المالك هو نفسه المالك في الشركة ذات العلاقة مع الجهة إلا أن الموظف المذكور رفض إستكمال التحقيق الإداري معه. وبناء على فحص الأوراق أوصى الجهاز بإستكمال التحقيق الإداري وذلك بصرف النظر عن مثول المشكو في حقه أمام لجنة التحقيق الإداري من عدمه بعد إخطاره بموعد ومكان التحقيق، إذ أن عدم مثول المشكو في حقه أمام جهة التحقيق لا يعفيه من المسؤولية التأديبية طالما تم إخطاره بذلك حيث أن عدم مثوله يعد تنازلاً عن حقه في الدفاع عن نفسه. كما أوصى الجهاز بإبلاغ النيابة العامة عما قد تسفر عنه الوقائع من شبهة الجريمة الجزائية.

4-4-4 مركز أداء للتدريب

قام الجهاز بتوفير نطاق متكامل من الخدمات يشمل أربعة نواتج فرعية تلبى أهدافه وإحتياجاته التدريبية لمواطني الدولة إضافة إلى دعم مشاركة المعرفة وإتباع أفضل الممارسات.

فيما يلي النواتج الأربعة التي تم تحديدها ضمن هذا الناتج:

- تأهيل مدققين إماراتيين
- الأبحاث ومشاركة المعرفة
- التمثيل المحلي والدولي
- المؤتمرات وورش العمل

1-4-4 تأهيل مدققين إماراتيين

صمم الجهاز برامج تدريبية متخصصة بهدف المساهمة في تدريب وتأهيل عدد أكبر من المدققين الإماراتيين ومساعدتهم على إكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لنجاحهم ودفع مسيرتهم المهنية وقد تم تطوير برنامج تطوير المدققين الذي يقدم للخريجين الإماراتيين الجدد الفرصة الأسرع والأشمل للتطور المهني والإنتقال من منصب مساعد مدقق إلى منصب مدير مدققين خلال 7 سنوات.



تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

يصدر الجهاز مجلة أداء الإلكترونية (ADAA IFRS Digest) بشكل شهري، وأصدر نشرة معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS Bulletin) بشكل ربع سنوي، كما أصدر نشرة للجان التدقيق بشكل نصف سنوي. تتضمن تلك الإصدارات الموضوعات الهامة وآخر الأخبار والمستجدات في مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) ومهنة المحاسبة بصفة عامة، إضافة إلى قيام الجهاز بإعداد نماذج توضيحية للبيانات المالية المعدة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) بهدف إرشاد القائمين على إعداد تلك البيانات.

كما يقوم مكتب معايير المحاسبة والتدقيق بإصدار رسائل تعليق إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSASB) على مسودات عرض معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الجديدة وإرشادات إعداد التقارير المالية. وقد تم تغطية مواضيع مثل اطار المفاهيم الخاص بقياس الأصول والالتزامات واطار المفاهيم الخاص ببنود البيانات المالية والاعتراف بها.

بوابة المعرفة

ساهمت بوابة المعرفة الإلكترونية (e-maarifa) والتي أطلقها الجهاز في عام 2010 في خلق منصة لتبادل المعرفة بين أفراد مختلف المجتمعات في حكومة أبوظبي والتي يعد مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي من أبرزها، ومناقشة الأمور ذات الأهمية، والتواصل مع ذوي الخبرة في المواضيع المشتركة.

مع نهاية عام 2013، بلغ عدد أعضاء موقع بوابة المعرفة الإلكترونية من مجتمع التدقيق الداخلي في إمارة أبوظبي 529 عضو من 91 جهة خاضعة.

3-4-4 التمثيل المحلي والدولي

واصل الجهاز بذل المزيد من الجهود في البحث عن الفرص التي تساهم في الإرتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية وتطبيق أفضل الممارسات.

المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين

حصل الجهاز على عضوية المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين (IFIAR) في عام 2009 ليصبح أول جهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تنال هذه العضوية كما استضاف الإجتماع السنوي للمنتدى في عام 2010.

خلال عام 2013، شارك الجهاز في الإجتماع السنوي للمنتدى الذي انعقد في المدينة الهولندية نورديك في الفترة ما بين 14 - 17 من شهر أبريل 2013 وقد تم خلال هذا الإجتماع الإعلان عن الرئيس الجديد للمنتدى السيد لوي فيرغسن عضو مجلس الإدارة في «مجلس الرقابة على مدققي الشركات المساهمة PCAOB» الأمريكي كما تم انتخاب السيدة جانين فان ديجيلين، رئيس الرقابة على شركات التدقيق في هيئة الأسواق المالية الهولندية نائبا لرئيس المنتدى. كما شارك الجهاز في الإجتماع التحضيري للمنتدى في العاصمة الفرنسية باريس بصفته عضواً في المجلس الاستشاري للمنتدى حيث تم انتخاب الجهاز إلى عضوية المجلس الاستشاري من قبل أعضاء المنتدى خلال إنعقاد الدورة التاسعة في مدينة برلين الألمانية في شهر ابريل 2011 ليكون الجهاز بذلك أول جهة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتم انتخابها لعضوية المجلس. يعقد الاجتماع التحضيري بحضور رئيس ونائب رئيس المنتدى وأعضاء المجلس الاستشاري ورؤساء اللجان بهدف مناقشة تطورات عمل لجان المنتدى وعدد من الموضوعات الداخلية المتعلقة بأعمال المنتدى استعداداً للاجتماع السنوي الذي سيعقد في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر ابريل 2014.

إجتماع «مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام»

إستضاف الجهاز إجتماع «مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام» في الفترة ما بين 11 - 14 من شهر مارس 2013 في أبوظبي مما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة أول دولة عربية تستضيف هذا الاجتماع وسعى الجهاز إلى استضافة هذا المجلس تعزيزاً للجهود المبذولة لتحسين جودة وأسس إعداد البيانات المالية على مستوى إمارة أبوظبي حيث اعتمدت الحكومة منذ عام 2008 معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) كأساس لإعداد البيانات المالية للحكومة والجهات الحكومية.

«إن إمارة أبوظبي من خلال تطبيقها لهذه المعايير تمكنت من الريادة في تحسين معايير المحاسبة في الحكومة ليس في منطقة الخليج فقط إنما على المستوى الإقليمي. وإنما في المجلس لفخزون بالجهود التي يبذلها جهاز أبوظبي للمحاسبة لتسهيل هذه المهمة».

الدكتور بيرجمان، رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

شارك في هذا الإجتماع كافة أعضاء مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إضافة إلى ممثلين ومراقبين من مؤسسات عالمية مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة، والإتحاد الدولي للمحاسبين، والبنك الدولي، وغيرها.

يهدف هذا الإجتماع إلى مناقشة مواضيع هامة متعلقة بطرق إعداد البيانات المالية ووضع نظم مالية مستدامة للحكومات كما يتم النظر في أية مقترحات لتحسين أطر ومفاهيم المحاسبة في القطاع العام، ومناقشة المعايير المحاسبية الحالية ونتائج تطبيقها إضافة إلى مناقشة التحديات والثغرات الناجمة عن تطبيقها في حال وجدت.

اعتراف المفوضية الأوروبية

أعلنت المفوضية الأوروبية خلال عام 2013 قرارها رقم 288 بإعتماد نظام جهاز أبوظبي للمحاسبة للرقابة على المدققين وذلك بمنحه «شهادة معادلة» لأنظمة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وجاء قرار المفوضية نتيجة عمليات التقييم التي قامت بها المفوضية - بمساعدة من «المجموعة الأوروبية لهيئات الرقابة على مدققي الحسابات» - لأنظمة وممارسات جهاز أبوظبي للمحاسبة المتعلقة بالتدقيق ومراقبة الجودة والتحقق والمساءلة وبناءً على هذا التقييم، أعتبرت المفوضية نظام جهاز أبوظبي للمحاسبة للرقابة على المدققين معادلاً لأنظمة المتبعة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.





تقرير عام 2013 وخطة عمل 2014

5 خطة عمل 2014

في ما يلي أهم ملامح خطة عمل الجهاز لعام 2014 :

- تدقيق البيانات المالية لحكومة أبوظبي وفق معايير دولية وإصدار تقرير التدقيق ضمن المهلة الزمنية المحددة في قانون النظام المالي.
- فحص البيانات المالية للجهات الخاضعة لأكثر من 70 جهة خاضعة وتقديم التوصيات لتحسين وتوحيد طرق إعداد التقارير المالية للجهات الخاضعة بما يتفق مع طبيعة عملها ومع المعايير الدولية والتحقق من مدى إتزامها بمواظباتها والتأكد من الإلتزام بقواعد تعيين مدققي الحسابات.
- تقييم أداء إدارات التدقيق الداخلي لأكثر من 50 جهة خاضعة والإستمرار في مساعدة ومساندة الجهات الخاضعة في تطوير أداء وحدات التدقيق الداخلي.
- مراجعة المشتريات التشغيلية والرأسمالية لأكثر من 20 جهة خاضعة.
- مراجعة عدد من الخدمات والنواتج ذات الأولوية.
- فحص البلاغات المحالة إلى الجهاز والتحقيق في المخالفات التي تتكشف له خلال القيام بأعماله وإصدار تقارير الفحص الخاص.
- معالجة الأمور المحاسبية المعقدة وتوحيد تفسير معايير التقارير المالية من خلال «منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق».
- تعزيز دور الإدارات المالية في الجهات الخاضعة وإصدار تقارير تقييم الإدارة المالية.
- الإستمرار في تقديم المشورة للجهات الخاضعة عند الطلب.
- تدعيم وحدة الأبحاث والمعرفة في الجهاز والإستمرار في التواصل مع جهات محلية وعالمية في مجال المحاسبة والتدقيق من خلال الالتحاق بعضوية الجهات المناسبة والمفيدة.
- إعداد الأنظمة والإرشادات المتعلقة بقواعد الحوكمة مثل: ميثاق لجنة التدقيق، معايير التدقيق الداخلي لحكومة أبوظبي، منهجية التدقيق الداخلي، وميثاق ضابط الإلتزام.
- المشاركة في اجتماعات المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين لعام 2014 بالإضافة لإجتماعات المجلس الإستشاري للمنتدى.
- متابعة مخرجات «برنامج تطوير المدققين» والإستمرار في إعارة الموظفين الملتحقين بالبرنامج إلى شركات التدقيق الكبرى في العالم.
- المشاركة في الاجتماع الدولي للمحاسبين المزمع عقده في العاصمة الإيطالية روما، وذلك بناءً على دعوة رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين.
- متابعة مشروع مبنى الجهاز.

"نحن سعداء جداً بقرار المفوضية الأوروبية ونفخر بأن نكون جهاز المحاسبة الوحيد في العالم الذي يحظى بهذا الاعتماد. إن هذا القرار هو شهادة نعتز بها واعتراف دولي آخر بالنموذج التنظيمي والتشغيلي المختلف الذي طوره جهاز أبوظبي للمحاسبة. لم يكن هذا ممكناً من دون التوجيه والدعم الذي حظينا به من القيادة الرشيدة التي اتاحت لنا الفرصة في الجهاز للذهاب أبعد من أفضل الممارسات المتبعة في ذلك الوقت".

رئيس الجهاز بمناسبة الإعتراف الأوروبي

وبموجب قرار المفوضية، تم إعفاء أعمال التدقيق على شركات أبوظبي المدرجة أسهمها أو سنداتهما في الأسواق الأوروبية من رقابة الهيئات المنظمة لمهنة التدقيق في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والاعتماد على رقابة جهاز أبوظبي للمحاسبة على مدققي الحسابات ومكاتب التدقيق لتلك الشركات.

استقبال وفد من وزارة المالية بمملكة البحرين

استقبل الجهاز خلال شهر أكتوبر 2013 في مقره بأبوظبي وفداً من وزارة المالية بمملكة البحرين الشقيقة والذي زار أبوظبي للإطلاع على ممارسات الجهاز ومنظومة التدقيق الداخلي في حكومة أبوظبي وأفضل الممارسات المطبقة في هذا المجال.

قدم الجهاز نبذة عامة عن إستراتيجيته ونطاق عمله وإختصاصاته والخدمات والنواتج التي يقدمها للإرتقاء بمبادئ الشفافية والمحاسبة، كما اطلع الوفد على منهجية تقييم التدقيق الداخلي التي يطبقها الجهاز عند مراجعة وتقييم أعمال وحدات التدقيق الداخلي في الجهات والشركات الحكومية حيث يصدر الجهاز ما يزيد عن 50 تقرير سنوياً بهدف تحسين جودة أعمال التدقيق الداخلي كما تم عرض الخطط المستقبلية المتعلقة بحوكمة التدقيق الداخلي والتي تهدف إلى تطوير المبادئ والضوابط العامة والأسس والإجراءات المثلى والتي من شأنها تعزيز حوكمة التدقيق الداخلي.

المنتدى الاقتصادي العالمي

شارك جهاز أبوظبي للمحاسبة في «قمة مجالس الأجنحة العالمية» خلال الفترة ما بين 18-20 نوفمبر 2013 والتي إستضافتها الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة أبوظبي بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي للمرة السادسة على التوالي في الدولة.

عقدت القمة هذا العام تحت شعار «المبادرة بالتغيير من خلال التعاون» بمشاركة حوالي 900 خبير عالمي من 80 دولة لتبادل الرؤى والأفكار ومناقشة الحلول المناسبة لمواجهة التحديات العالمية الراهنة.

شارك الجهاز في هذا الحدث العالمي من خلال عضوية رئيس الجهاز في «مجلس الأجنحة العالمية لنظام الحوكمة المؤسسية» التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي وذلك لتلبية لدعوة رسمية من البروفيسور كلوز شواب مؤسس ورئيس مجلس إدارة المنتدى.

4-4-4 المؤتمرات وورش العمل

واصل الجهاز خلال عام 2013 تنظيم المؤتمرات وورش العمل للجهات الخاضعة والأفراد حول المواضيع التي تندرج تحت دوره الأساسي وضمن نطاق الخبرات المتوفرة لديه.

وواصل الجهاز إقامة «منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق» خلال عام 2013 برئاسة مدير مكتب معايير المحاسبة والتدقيق لديه وعضوية عدد من شركاء التدقيق والمحاسبة الفنيين لشركات التدقيق. تم انعقاد منتدى أبوظبي الفني لمعايير المحاسبة والتدقيق 24 مرة منذ تأسيسه في عام 2010 وقد قام بمراجعة 160 ورقة عمل محاسبية فنية والتي تناولت موضوعات مثل: انخفاض القيمة، والقيمة العادلة، والشهرة، وأصول الامتياز لتقديم الخدمات، والإعتراف بالأصول، والاستهلاك، والموكل والوكيل، والمساهمات الحكومية، وتحديد الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها، وإختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، والإفصاح عن مصادر عدم موثوقية التقديرات، ومعاملات السيطرة المشتركة، والإيجارات، والمخصصات، والإستثمارات العقارية، والعقود المثقلة بالأعباء وقواعد السلوك المهني.

الجزء الرابع

البيانات المالية المدققة لعام 2013

تقرير مدققي الحسابات الى معالي رئيس جهاز ابوظبي للمحاسبة
بيان المركز المالي
بيان الأداء المالي
بيان التخيرات في حساب حكومة ابوظبي
بيان التدفقات النقدية
بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
إيضاحات حول البيانات المالية



الصفحة

جدول المحتويات

1	تقرير مدققي الحسابات الى معالي رئيس جهاز ابوظبي للمحاسبة
2	بيان المركز المالي
3	بيان الأداء المالي
4	بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي
5	بيان التدفقات النقدية
6	بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية
16-7	إيضاحات حول البيانات المالية



جهاز أبوظبي للمحاسبة بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013

إيضاح	2013 درهم	2012 درهم
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقد وما يعادله	4 662,163	243,654
حساب حكومة أبوظبي	5 12,596,961	12,886,218
مدفوعات مقدماً ودمم مدينة أخرى	6 6,885,582	5,662,134
	20,144,706	18,792,006
الأصول غير المتداولة		
أصول غير ملموسة	8 435,428	765,853
ممتلكات ومعدات	7 36,310,723	14,778,423
	36,746,151	15,544,276
	56,890,857	34,336,282
إجمالي الأصول		
الالتزامات		
الالتزامات المتداولة		
مبالغ مستحقة الدفع ودمم دائنة أخرى	9 9,312,924	9,315,949
منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول	5 932,991	1,181,133
	10,245,915	10,497,082
الالتزامات غير المتداولة		
منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول	5 26,678,040	7,220,607
مبالغ محتجزة من المقاولين	1,285,967	654,205
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين	10 18,680,935	15,964,388
	46,644,942	23,839,200
	56,890,857	34,336,282
إجمالي الالتزامات		

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية بناءً على قرار رئيس الجهاز بتاريخ 5 فبراير 2014.

رياض عبد الرحمن المبارك
رئيس الجهاز

سهام أحمد الحمادي
مدير تنفيذي - الخدمات المساندة

محمد سيف المهيري
مدير رئيسي - المالية

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على صفحة 1.

5 فبراير 2014

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

معالي الرئيس
جهاز أبوظبي للمحاسبة
أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

التقرير حول البيانات المالية

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لجهاز أبوظبي للمحاسبة ("الجهاز")، التي تشتمل على بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013 وبيانات الأداء المالي والتغيرات في حساب حكومة أبوظبي والتدفقات النقدية ومقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، بالإضافة إلى ملخص يتضمن السياسات المحاسبية الهامة وإيضاحات أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، وعن الرقابة الداخلية التي ترى الإدارة أنها ضرورية لإعداد البيانات المالية بحيث تكون خالية من الأخطاء المادية، الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

تنحصر مسؤوليتنا في إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية بناءً على أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد قمنا بتنفيذ تدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتقتضي هذه المعايير أن نلتزم بالتطلبات الأخلاقية ذات الصلة وأن نخطط وننفذ تدقيقنا بحيث نحصل على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من الأخطاء المادية.

تنطوي أعمال التدقيق على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة تدقيقية حول المبالغ والإيضاحات في البيانات المالية، وتعتمد الإجراءات التي يتم اختيارها على الأحكام الموضوعية من قبلنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية، سواء الناتجة عن الاحتيال أو الخطأ. عند إجراء تقييمات المخاطر، نضع الاعتبار الرقابة الداخلية المتعلقة بقيام المنشأة بإعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وذلك بغرض تصميم الإجراءات التدقيقية التي تتناسب مع الظروف القائمة، ولكن ليس بغرض إبداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية للمنشأة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييماً لمدى ملاءمة المبادئ المحاسبية المستخدمة ودرجة معقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عرض البيانات المالية بصورة عامة.

هذا ونعتقد بأن الأدلة التدقيقية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا التدقيقي.

الرأي

برأينا، أن هذه البيانات المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي المادية، عن المركز المالي للجهاز كما في 31 ديسمبر 2013 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

أمر آخر

لقد تم تدقيق البيانات المالية للجهاز للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2012 من قبل مدقق آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول هذه البيانات المالية بتاريخ 21 مارس 2013.

منذر الدجاني
رقم التسجيل: 268
أبوظبي

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

إيضاح	2013 درهم	2012 درهم
الإيراد		
إيرادات من معاملات غير تبادلية		
المساهمات المالية من حكومة أبوظبي	111,197,373	109,357,941
إيرادات من معاملات تبادلية		
إيرادات أخرى	2,647,167	354,655
إجمالي الإيراد	113,844,540	109,712,596
المصروفات		
رواتب ومزايا الموظفين	102,654,191	98,296,821
الاستهلاك والإطفاء	1,275,169	2,270,554
المصروفات الإدارية والعمومية	9,915,180	9,145,221
إجمالي المصروفات	113,844,540	109,712,596

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على صفحة 1.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التغيرات في حساب حكومة أبوظبي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

إيضاح	2013 درهم	2012 درهم
الرصيد في 1 يناير	(12,886,218)	19,289,985
مبالغ مستلمة خلال العام متعلقة بمصروفات تشغيلية ورأسمالية	131,918,762	114,222,716
مبالغ مستلمة خلال العام متعلقة بمصروفات رأسمالية ومحولة الى منح حكومية مؤجلة	(20,484,460)	(7,481,200)
المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال العام	(1,222,841)	(31,830,332)
مساهمات معترف بها كإيراد خلال العام متعلقة بمصروفات تشغيلية	(109,922,204)	(107,087,387)
الرصيد في 31 ديسمبر	(12,596,961)	(12,886,218)
الحساب محبوب في بيان المركز المالي كما يلي:		
الأصول المتداولة		
حساب حكومة أبوظبي	12,596,961	12,886,218

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على صفحة 1.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

إيضاح	2013 درهم	2012 درهم
الأنشطة التشغيلية		
التسويات		
الاستهلاك والإطفاء	1,275,169	2,270,554
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	3,034,047	3,587,350
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(18,000)	(53,655)
مساهمات متعلقة بمصروفات تشغيلية معترف بها كإيراد خلال العام	(109,922,204)	(107,087,387)
منح حكومية مؤجلة متعلقة بالأصول	(1,275,169)	(2,270,554)
(الزيادة) / النقص في المدفوعات مقدماً والذمم المدينة الأخرى	(1,223,448)	649,008
(النقص) / الزيادة في مبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى	(1,363,845)	685,833
صافي مساهمات مستلمة خلال العام بعد خصم المسدد إلى حكومة أبوظبي	130,695,921	82,392,384
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المسددة خلال السنة	(317,500)	(2,693,142)
صافي التدفقات النقدية من (المستخدمة في) الأنشطة التشغيلية	20,884,971	(22,519,609)
الأنشطة الاستثمارية		
مدفوعات لشراء ممتلكات ومعدات	(11,306,586)	(7,185,956)
مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة	(258,876)	(295,244)
دفعة مقدمة الي أطراف ذات علاقة	(8,919,000)	-
عائدات بيع ممتلكات ومعدات	18,000	53,655
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(20,466,462)	(7,427,545)
الزيادة (النقص) في النقد وما يعادله	418,509	(29,947,154)
النقد وما يعادله كما في بداية السنة	243,654	30,190,808
النقد وما يعادله كما في نهاية السنة	662,163	243,654
ان المعاملات الرئيسية غير النقدية المستبعدة من بيان التدفقات النقدية تتمثل في:		
شراء ممتلكات ومعدات و أصول غير ملموسة	1,992,582	7,142,537
تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية.		
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على صفحة 1.		

جهاز أبوظبي للمحاسبة

بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013

البيان	مبالغ الموازنة النهائية درهم	المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة درهم	الفرق درهم
مقبوضات			
المساهمة من حكومة أبوظبي	212,584,000	131,918,762	80,665,238
إيرادات من جهات غير خاضعة	-	1,617,900	(1,617,900)
اجمالي المقبوضات	212,584,000	133,536,662	79,047,338
المسدد الي حكومة أبوظبي	-	(1,222,841)	1,222,841
صافي المقبوضات المتاحة للإستخدام	212,584,000	132,313,821	80,270,179
المصروفات			
الباب الأول – رواتب ومصروفات ومزايا الموظفين			
الراتب الأساسي والبدلات الأخرى	97,026,000	90,041,000	6,985,000
بدل رسوم دراسية	4,044,000	3,623,579	420,421
اشتراكات صندوق معاشات ومكافآت التقاعد	4,000,000	3,963,691	36,309
مكافآت نهاية الخدمة	2,650,000	317,500	2,332,500
التأمين الصحي	1,800,000	1,516,589	283,411
تدريب الموظفين	1,620,000	1,158,227	461,773
أتعاب خدمات توظيف	180,000	152,305	27,695
مصروفات أخرى	1,415,000	114,806	1,300,194
إجمالي رواتب ومصروفات الموظفين	112,735,000	100,887,697	11,847,303
الباب الثاني – مصروفات تشغيلية أخرى			
أتعاب استشارية	5,608,000	580,837	5,027,163
إيجار المكتب ومصاريف أخرى ذات صلة	4,390,000	4,074,668	315,332
مصاريف سيارات (تأمين، صيانة، وقود)	125,000	41,698	83,302
تشغيل وصيانة الحاسب الآلي والأثاث ومعدات المكاتب	2,567,000	1,276,529	1,290,471
الكتب والاشتراكات المهنية والعلمية	156,000	108,098	47,902
مصاريف الهوية المؤسسية والإعلانات	230,000	205,123	24,877
سفر ومهمات رسمية	1,214,000	689,574	524,426
منظمات تعليمية غير مملوكة من الحكومة	720,000	599,704	120,296
مصروفات أخرى	3,220,000	2,964,922	255,078
إجمالي المصروفات التشغيلية الأخرى	18,230,000	10,541,153	7,688,847
صافي المقبوضات التشغيلية	81,619,000	20,884,971	60,734,029
الباب الثالث – المصروفات الرأسمالية			
السيارات	210,000	(154,001)	55,999
الأثاث ومعدات المكاتب	150,000	(38,380)	111,620
أجهزة الحاسب الآلي	1,826,000	(607,299)	1,218,701
معدات مكتبية	210,000	-	210,000
أصول غير ملموسة	515,000	(258,876)	256,124
الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ (مبنى الجهاز)	76,347,000	(19,425,906)	56,921,094
تكاليف تنفيذ وتطوير النظام	2,361,000	-	2,361,000
عائدات بيع ممتلكات ومعدات	-	18,000	18,000
إجمالي المصروفات الرأسمالية	81,619,000	(20,466,462)	61,152,538
صافي المقبوضات	-	418,509	(418,509)

يتم إعداد موازنة الجهاز والبيانات المالية باستخدام أسس مختلفة. حيث يتم إعداد بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية على نفس الأساس الذي يتبع لإعداد الموازنة وهو الأساس النقدي. إن المعلومات الإضافية المتعلقة بالموازنة المعتمدة تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٥ بالبيانات المالية.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 15 جزء من هذه البيانات المالية. إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على صفحة 1.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

1 عام

جهاز أبوظبي للمحاسبة "الجهاز" هو هيئة حكومية مستقلة، تم إنشاؤها وفقاً للقانون رقم (14) لسنة 2008 ليحل محل جهاز الرقابة المالية. ويتمثل دوره الرئيسي في:

- التحقق من أن إدارة وتحصيل وصرف أموال وموارد الجهات العامة تتم بكفاءة وفاعلية واقتصادية.
- التحقق من صحة التقارير المالية والتزام الجهات العامة بالقوانين والأنظمة واللوائح وقواعد الحوكمة.
- الارتقاء بمبدأ المحاسبة والشفافية في جميع الجهات العامة.

يقوم الجهاز بتحقيق دوره عن طريق مجموعة من المخرجات تندرج ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية وهي التدقيق والفحص المالي، ومراجعة الأداء والمخاطر، ودعم المحاسبة.

يقع المقر الرئيسي للجهاز في برج الصقر – شارع حمدان بن محمد، ص.ب: 435 أبوظبي الإمارات العربية المتحدة.

بلغ عدد موظفي الجهاز 146 موظف كما في 31 ديسمبر 2013(2012، 134 موظف).

2 أسس إعداد البيانات المالية

1-2 بيان الالتزام وأسس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية للجهاز وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، والتي تم الالتزام بمتطلباتها.

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

تم عرض البيانات المالية بدرهم الإمارات العربية المتحدة "درهم"، وهي العملة الرئيسية للجهاز.

2-2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإيضاحات

تتوافق السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية مع تلك التي تم اتباعها في السنة المالية السابقة.

2-3 التغييرات المستقبلية في السياسات المحاسبية: معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الصادرة وغير ملزمة التطبيق

لم يتم الجهاز بتبني المعيار الجديد الصادر والمذكور أدناه والتي لم يحن تاريخ تطبيقه خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013:

- معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام 32 – عقود الامتياز، المانع – فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2014.

إن تطبيق المعيار الجديد أعلاه في المستقبل لن يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للجهاز.

2-4 التقديرات والافتراضات غير المؤكدة

لا يوجد تقديرات وافتراضات رئيسية متعلقة بمنافع مستقبلية وغير مؤكدة في تاريخ البيانات المالية والتي يمكن أن تكون لها مخاطر هامة قد تتسبب في إجراء تعديلات مادية للمبالغ المدرجة بالبيانات المالية خلال السنة المالية القادمة.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

1-3 تحقيق الإيرادات

ايرادات من معاملات غير تبادلية

المساهمة المالية من حكومة أبوظبي

يتم إدراج المبالغ المستلمة والمستحقة من الحكومة في حساب حكومة أبوظبي. يتم إثبات المساهمة المستلمة كإيراد في بيان الأداء المالي عندما يتم تقديم الخدمة وتحقيق الشروط الملحقة بالمساهمات وفي حدود المصروفات السنوية بعد خصم الإيرادات الأخرى.

ايرادات من معاملات تبادلية

إيرادات أخرى

يتم إثبات الايرادات الأخرى عند التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة وبناءً على مرحلة اكتمال المعاملة في تاريخ المركز المالي، وعند عدم التمكن من تقييم نتيجة المعاملة بطريقة معقولة سيتم اثبات الايراد في حدود المصروفات المتكبده.

3-2 المصروفات

تتألف المصروفات من المصروفات العمومية والإدارية والأجور، ويتم الاعتراف بها في بيان الأداء المالي عند تكبدها ما لم يترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية، وفي حال ترتب عليها منافع اقتصادية مستقبلية عندئذٍ يتم الاعتراف بها كأحد الاصول.

3-3 ممتلكات ومعدات

يتم إثبات الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم، كما يتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر أو فترة الاجار المتبقية لكل منها كما يلي:

السيارات	4 سنوات
الأثاث والمفروشات	4 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة	4 سنوات
أجهزة ومعدات مكتبية	3 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حال وجود هذا المؤشر، وعندما تكون القيمة الدفترية أعلى من القيمة الممكن استردادها، يتم تخفيض قيمة الأصل المرحلة لقيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة المرحلة لأصل ما عن قيمته القابلة للاسترداد.

3-4 أعمال رأسمالية قيد التنفيذ

تتمثل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ في انشاء مبني الجهاز الجديد، ويتم ادراجها ضمن ممتلكات ومعدات على أساس التكلفة وفقاً لنسبة الإنجاز في تاريخ بيان المركز المالي. يتم تحويل الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ إلى فئة الاصول المناسبة ويتم استهلاكها عند الانتهاء من إنشاء الأصل والبدء في استخدامه. الدفعة المقدمة للمقاول تمثل 10٪ من عقد مقاوله انشاء مبني الجهاز وتستقطع بنسبه متؤوية من شهادات الدفع المرحلية.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

3-5 الموجودات غير الملموسة

تتمثل الأصول غير الملموسة في برامج الحاسب الآلي، ويتم إثباتها بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم، كما يتم إطفائها بطريقة القسط الثابت وذلك على مدار العمر الإنتاجي المقدر لها وهو 3 سنوات.

يتم مراجعة القيمة الدفترية للأصول غير الملموسة لأي انخفاض عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية، وفي حال وجد هذا المؤشر، وعندما يكون القيمة الدفترية أعلى من مبلغ الخدمة القابل للاسترداد ، يتم تخفيض قيمة الأصل الدفترية لمبلغ الخدمة القابل للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة عندما يزيد القيمة المرحلة للأصل عن مبلغ الخدمة القابل للإسترداد.

3-6 مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى

تدرج الذمم المدينة الأخرى بالمبلغ المدفوع مخصوماً منها المبالغ المقدر عدم تحصيلها، لم يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها في 2013 (2012: صفر)، كما لم يتم شطب ديون خلال العام (2012: صفر).

3-7 مبالغ مستحقة الدفع وذمم دائنة أخرى

يتم إثبات المطالبات للمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل للبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها سواء تمت المطالبة بها من قبل المورد أو لم تتم.

3-8 مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم (25) والذي يتطلب استخدام التقنيات الاكتوارية للقيام بتقدير يمكن الاعتماد عليه لقيمة المنفعة التي اكتسبها الموظفون مقابل الخدمات المؤداة في الفترة الحالية وكذلك الفترات السابقة، كما يتطلب القيام بتقديرات حول معدل دوران الموظفين وحول المتغيرات المالية وخصم تلك المنافع باستخدام طريقة إئتمان الوحدة المقدرة.

3-9 النقد وما يعادله

يشتمل النقد وما يعادله على النقد والأرصدة لدى البنك والودائع التي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تابع)

3-10 الأدوات المالية

تشتمل الأدوات المالية على الأصول المالية والالتزامات المالية، وتشتمل الأصول المالية على نقد وما يعادله والذمم المدينة الأخرى، كما تشتمل الالتزامات المالية على الذمم الدائنة الأخرى.

يتم مبدئياً الاعتراف بالأدوات المالية بالتكلفة، ولاحقاً للاعتراف المبدئي يتم قياس الأدوات المالية على النحو المبين أدناه، لا تختلف القيمة العادلة للأصول والالتزامات المالية جوهرياً عن قيمها المرحلة حيث أن الأصول والالتزامات المالية ذات طبيعة قصيرة الأجل.

النقد وما يعادله

يتألف النقد وما يعادله من الأرصدة النقدية ويخضع لمخاطر غير هامة من التغييرات في قيمها العادلة، ويستخدم من قبل الجهاز في إدارة التزاماته قصيرة الأجل.

الذمم الدائنة الأخرى

يتم الاعتراف بالمطلوبات المتعلقة بالمبالغ المستحقة الدفع في المستقبل مقابل البضائع أو الخدمات المستلمة، سواء صدر بشأنها فواتير إلى المورد أو لم يصدر.

الذمم المدينة الأخرى

يتم الاعتراف مبدئياً بالذمم المدينة الأخرى بالقيمة العادلة، ويتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية، ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. يتم رصد مخصص انخفاض قيمة الذمم المدينة عندما يكون هناك دليل موضوعي يفيد بأن الجهاز لن يكون قادر على تحصيل كافة المبالغ المستحقة وفقاً لفترات الاستحقاق الأصلية للذمم المدينة.

4 النقد وما يعادله

	2013 درهم	2012 درهم
نقد لدى البنوك	647,163	235,654
نقد في الصندوق	15,000	8,000
	<u>662,163</u>	<u>243,654</u>

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2013

5 حساب حكومة أبوظبي

تقدم حكومة أبوظبي مساهمات للجهاز لتغطية المصروفات التشغيلية التي يتكبدها خلال السنة، وبالتالي لا يحقق الجهاز أي فائض أو عجز ويكون رصيد بيان الأداء المالي النهائي صفر. يتم استلام جزء من هذه المساهمات ك مبلغ نقدي، والباقي كذمم مدينة وذلك مقابل المصروفات المتكبدة والمستحقة والغير مسددة مثل مخافات نهاية الخدمة للموظفين، والاجازات والمصروفات الأخرى المستحقة وهي تمثل معاملات غير تبادلية للمصروفات التشغيلية المستحقة ومن ضمن الموازنة المعتمدة، ويتم الاعتراف بها كذمم مدينة في بيان المركز المالي بحساب حكومة أبوظبي.

أيضاً، تقوم الحكومة بتقديم منح لسداد المصروفات الرأسمالية للجهاز وفقاً للموازنة المعتمدة. يتم ادراج المنح الرأسمالية المستلمة كمنح مؤجلة متعلقة بالأصول في بيان المركز المالي، ويتم تسجيلها في بيان الاداء المالي على اساس القسط الثابت على مدى العمر المتوقع للأصول ذات الصلة.

الاجمالي درهم	مساهمات متعلقة بالمصروفات التشغيلية درهم	منح متعلقة بالمصروفات الرأسمالية درهم
22,481,079	19,289,985	3,191,094
114,222,716	106,741,516	7,481,200
(31,830,332)	(31,830,332)	-
(109,357,941)	(107,087,387)	(2,270,554)
(4,484,478)	(12,886,218)	8,401,740
131,918,762	111,434,302	20,484,460
(1,222,841)	(1,222,841)	-
(111,197,373)	(109,922,204)	(1,275,169)
15,014,070	(12,596,961)	27,611,031
2012 درهم	2013 درهم	
7,220,607	26,678,040	
1,181,133	932,991	
8,401,740	27,611,031	
2012 درهم	2013 درهم	
12,886,218	12,596,961	

الرصيد كما في 1 يناير 2012

مبالغ مستلمة خلال 2012

المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2012

مساهمات محققة كإيرادات خلال 2012

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012

مساهمات مستلمة خلال 2013

المسدد إلى حكومة أبوظبي خلال 2013

مساهمات محققة كإيرادات خلال 2013

الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013

مبوبة في بيان المركز المالي كما يلي:

منح مؤجلة متعلقة بالأصول

الالتزامات غير المتداولة

الالتزامات المتداولة

الرصيد في 31 ديسمبر

مساهمات متعلقة بالمصروفات التشغيلية

حساب حكومة أبوظبي

الأصول المتداولة

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية - 31 ديسمبر 2013

6 مدفوعات مقدماً وذمم مدينة أخرى

2012 درهم	2013 درهم	
2,279,679	2,529,376	مصروفات مدفوعة مقدماً
3,382,455	3,344,939	سلف وقروض موظفين
-	1,011,267	ذمم مدينة أخرى
5,662,134	6,885,582	

7 ممتلكات ومعدات

2012 درهم	2013 درهم	
14,778,423	27,391,723	ممتلكات ومعدات
-	8,919,000	دفعة مقدمة الي أطراف ذات علاقة (إيضاح 12)
14,778,423	36,310,723	

الاجمالي درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ درهم	حواسيب وأجهزة مكتبية درهم	تركيبات وتحسينات في مباني مستأجرة درهم	الأثاث والمفروشات درهم	السيارات درهم	
26,254,539	13,452,482	5,997,767	3,828,589	2,585,701	390,000	2013 التكلفة:
13,437,485	12,710,435	534,669	-	38,380	154,001	الرصيد كما في 1 يناير 2013
(284,498)	-	(284,498)	-	-	-	الإضافات
39,407,526	26,162,917	6,247,938	3,828,589	2,624,081	544,001	الاستيعادات
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013						
						الاستهلاك المتراكم
11,476,116	-	5,076,977	3,788,882	2,337,724	272,533	الرصيد كما في 1 يناير 2013
824,185	-	553,610	21,387	170,042	79,146	استهلاك السنة
(284,498)	-	(284,498)	-	-	-	الاستيعادات
12,015,803	-	5,346,089	3,810,269	2,507,766	351,679	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2013
						صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2013
27,391,723	26,162,917	901,849	18,320	116,315	192,322	
						2012 التكلفة:
12,407,277	-	5,505,477	3,825,879	2,574,921	501,000	الرصيد كما في 1 يناير 2012
14,148,493	13,452,482	682,521	2,710	10,780	-	الإضافات
(301,231)	-	(190,231)	-	-	(111,000)	الاستيعادات
26,254,539	13,452,482	5,997,767	3,828,589	2,585,701	390,000	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012
						الاستهلاك المتراكم
9,812,855	-	4,671,272	3,058,352	1,750,698	332,533	الرصيد كما في 1 يناير 2012
1,964,491	-	595,935	730,530	587,026	51,000	استهلاك السنة
(301,230)	-	(190,230)	-	-	(111,000)	الاستيعادات
11,476,116	-	5,076,977	3,788,882	2,337,724	272,533	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2012
						صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر 2012
14,778,423	13,452,482	920,790	39,707	247,977	117,467	

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

8 الأصول غير الملموسة

التكلفة
الرصيد كما في 1 يناير
الإضافات

الرصيد كما في 31 ديسمبر

الإطفاء المتراكم
الرصيد كما في 1 يناير
الإطفاء للسنة

الرصيد كما في 31 ديسمبر

صافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر

9 مبالغ مستحقة الدفع و ذمم دائنة أخرى

ذمم دائنة أخرى
المصروفات المستحقة
مستحق إلى أطراف ذات علاقة (إيضاح 12)

10 مخصص مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

الرصيد كما في 1 يناير
المخصص المكون خلال السنة
مكافآت نهاية الخدمة المسددة خلال السنة

الرصيد كما في 31 ديسمبر

الموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة يطبق عليهم أحكام القانون رقم (2) لسنة 2000 بشأن معاشات ومكافآت التقاعد المدنية لإمارة أبوظبي وتعديلاته، وقد بلغت مساهمات الجهاز لحساب التقاعد ما قيمته 3,963,691 درهم لعام 2013 (2012: 3,164,018 درهم) والتي تم دفعها مباشرة إلى صندوق معاشات ومكافآت التقاعد لإمارة أبوظبي.

11 المصروفات الإدارية والعمومية

سفر ومهمات رسمية
مصاريف توظيف
أتعاب استشارية
الإيجار
صيانة الحاسب الآلي
مصروفات أخرى

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

12 الأطراف ذات العلاقة

الأطراف ذات العلاقة هي حكومة أبوظبي، وموظفي الإدارة الرئيسيين في الجهاز، بالإضافة إلى الشركات التي يكون تلك الأطراف ملاك رئيسيون بها أو يسيطرون عليها.

تتمثل المعاملات مع الأطراف ذات علاقة بمعاملات مع المؤسسات الحكومية في سياق عملياتها التشغيلية العادية وبموجب الشروط والأحكام الاعتيادية في هذه المعاملات.

(أ) أرصدة لدى أطراف ذات علاقة

2012 درهم	2013 درهم	
12,886,218	12,802,316	حكومة أبوظبي
5,861,808	7,433,575	مستحقات شركة ابوظبي للخدمات العامة – مساندة

(ب) المعاملات مع الأطراف ذات علاقة:

2012 درهم	2013 درهم	
109,357,941	111,197,373	مساهمة حكومة أبوظبي
6,321,573	19,350,704	دفعات إلى شركة ابوظبي للخدمات العامة – مساندة – خلال السنة

رواتب ومزايا الموظفين الرئيسيين

يشمل موظفو الإدارة الرئيسيون كلاً من رئيس الجهاز والمديرين التنفيذيين ومديري الأقسام. وفيما يلي إجمالي رواتب ومزايا ومكافآت الموظفين الرئيسيين، وبيان بعدد الموظفين الرئيسيين:

2012 درهم	2013 درهم	
15,615,379	14,854,950	رواتب ومزايا ومكافآت
722,479	785,875	مكافآت نهاية الخدمة المستحقة
11	10	عدد الموظفين الرئيسيين

13 الالتزامات والارتباطات

بلغت الالتزامات والارتباطات الرأسمالية المتعاقد عليها كما في 31 ديسمبر 2013، والتي لم يتم تكوين مخصص لها ما قيمته 79,171,657 درهم (2012: 4,622,484 درهم).

14 أهداف وسياسات إدارة المخاطر المالية

1-14 مخاطر العملات

إن مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تذبذب قيمة الأدوات المالية المدرجة بالعملات الأجنبية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يقوم الجهاز بإدارة حساباته البنكية ومعظم عملياته المالية بالدرهم والذي يمثل العملة الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر العملات.

2012 درهم	2013 درهم	برامج حاسب آلي
4,959,295	5,434,539	
475,244	120,559	
5,434,539	5,555,098	
4,362,623	4,668,686	
306,063	450,984	
4,668,686	5,119,670	
765,853	435,428	

2012 درهم	2013 درهم	
386,027	1,169,992	
3,068,114	709,357	
5,861,808	7,433,575	
9,315,949	9,312,924	
15,070,180	15,964,388	
3,587,350	3,034,047	
(2,693,142)	(317,500)	
15,964,388	18,680,935	

2012 درهم	2013 درهم	
1,163,434	769,150	
387,266	152,310	
654,814	600,697	
2,606,825	2,892,835	
1,341,730	1,318,345	
2,991,152	4,181,843	
9,145,221	9,915,180	

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

2-14 مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على قيمة الأدوات المالية. لا يملك الجهاز أصولاً والتزامات مالية تعتمد بشكل جوهري على أسعار الفائدة، وبناءً على ذلك فإن الإدارة تعتقد بأن الجهاز لا يتعرض لمخاطر أسعار الفائدة.

3-14 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف الأداة المالية من الوفاء بالتزاماته، الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسائر مالية. يتعرض الجهاز لمخاطر الائتمان على الذمم المدينة، والتي تشمل الدفعات المقدمة وقروض الموظفين. يسعى الجهاز لتقليل المخاطر الائتمانية بوضع حدود لقروض الموظفين تتساوى مع التزاماته نحوهم ومراقبة الذمم المدينة القائمة.

15 بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية

1-15 يتم إعداد موازنة الجهاز على أساس نقدي باستخدام التصنيف على أساس طبيعة المصروفات للفترة من 1 يناير إلى 31 ديسمبر وهي نفس فترة البيانات المالية. تم الموافقة على الموازنة من قبل سمو ولي عهد أبوظبي رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي وتم إدراجها ضمن الموازنة العامة لحكومة أبوظبي وفقاً لقرار المجلس التنفيذي رقم 1 جلسة 1 / 2013 الصادر في 13 يناير 2013.

2-15 يختلف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية، حيث يتم إعداد البيانات المالية على أساس الاستحقاق باستخدام تصنيف على أساس طبيعة المصروفات في بيان الأداء المالي، في حين أن إعداد الموازنة يتم بناءً على الأساس النقدي. تم إعادة عرض المبالغ في البيانات المالية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي، كما تم إعادة تبويبها بحيث تكون على نفس الأساس المستخدم في الموازنة المعتمدة. وبناءً عليه يتم عرض مقارنة بين مبالغ الموازنة والمبالغ الفعلية التي أعدت على أساس قابل للمقارنة مع الموازنة المعتمدة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية.

3-15 في حالة اختلاف أساس إعداد الموازنة عن أساس إعداد البيانات المالية فإن معيار المحاسبة الدولي في القطاع العام رقم 24 يتطلب إعداد تسوية بين المبالغ الفعلية المعروضة على أساس قابل للمقارنة كما وردت ببيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية مع المبالغ الفعلية في البيانات المالية مع تحديد أي اختلافات في الأسس والتوقيت والمنشآت بشكل منفصل.

4-15 لا يوجد اختلافات بين المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما وردت في بيان المقارنة بين الموازنة والمبالغ الفعلية والمبالغ الفعلية الواردة في بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2013 كما يلي:

2013	التشغيلية درهم	الاستثمارية درهم	صافي المدفوعات درهم
المبالغ الفعلية على أساس قابل للمقارنة كما هي معروضة في بيان مقارنة الموازنة والمبالغ الفعلية	20,884,971	(20,466,462)	418,509
الاختلافات	-	-	-
المبالغ الفعلية في بيان التدفقات النقدية	20,884,971	(20,466,462)	418,509

جهاز أبوظبي للمحاسبة

إيضاحات حول البيانات المالية – 31 ديسمبر 2013

5-15 تفسير الاختلافات بين المبالغ الفعلية والموازنة

إن إجمالي الأختلاف البالغ 80,688,688 درهم نتج عن ما يلي:

المصروفات الرأسمالية

انخفاض المصروفات الرأسمالية بمبلغ 1, 61 مليون درهم يرجع الي إعادة جدولة خطة مشروع مبنى الجهاز نظراً للتأخير الغير متوقع في أعمال البناء الناتج عن ظهور معوقات في حفر الاساسات.

المصروفات التشغيلية

انخفاض المصروفات التشغيلية بمبلغ 5, 19 مليون درهم ويرجع ذلك إلى تأجيل عدد من الأنشطة التشغيلية الي السنة التالية مما أدى إلى تأجيل ترسية عدد من العقود الاستشارية ، بالإضافة الي تأجيل خطة التوظيف لبعض الشواغر الوظيفية نظراً لتأخر إجراءات التعيين والأعتماد على الموارد الداخلية والترقيات بدون ملئ الشواغر الوظيفية.